مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تفعيل دور مهنة المحاسبة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
اسم الكاتب: أ.م.د. وحيد محمود رمو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3521
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

تفعيل دور مهنة المحاسبة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

Activating the Role of Accounting Profession in Preparing Economic Feasibility Studies for Investment Projects

الدكتور وحيد محمود رمّو
استاذ مساعد–قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Waheed M. Ramo (PhD)
Assistant professor
Dr.waheedramo@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٦/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٩/١٨

تفعيل دور مهنة المحاسبة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

الدكتور وحيد محمود رمّو

Activating the Role of Accounting Profession in Preparing Economic Feasibility Studies for Investment Projects

Waheed M. Ramo (PhD)

Abstract

One of the reasons of the failure by many investment projects in several developing countries is due to the failure to adopt a such projects on the study, analysis and trade-offs among them, because to do such projects failed means more waste of resources to which States are in dire need of them, so the process differentiation Among the projects could serve as a way to optimize the use of available resources. Research problem is identified by the problems faced by the trade-off between investment projects in Iraq. The objective of this research to highlight the importance of preparing feasibility studies and benefits and demonstrate the importance of modern information technology in cemented and comprehensiveness of economic feasibility studies, as well as identifying the frameworks liability and professional accounting and auditing at the failure of investment projects already preparing feasibility studies them, and clear the importance of research, especially in developing countries that they must pay more attention to the themes and areas of investment tools most adapted and benefit to these communities and in a scientific and practical through optimization of the efficiency of these investments. The researcher reached to the importance of adopting a number of ways when the trade-off between investment projects and not just in some ways one of which was a substitute for other, but to deal with it for the purpose of providing a comprehensive picture of the project. As well as the importance of social enter the feasibility study and environmental preparing feasibility studies in Iraq. The adoption of the proposed program in the preparation of feasibility studies due to the many advantages offered by the use.

Key wards: **Economic Feasibility Studies**

تفعيل دور مهنة المحاسبة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

الدكتور وحيد محمود رمّو

المستخلص

إن أحد أسباب فشل الكثير من المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول النامية يعود إلى عدم اعتماد إقامة تلك المشاريع على الدراسة والتحليل والمفاضلة فيما بينها، لأن قيام مثل هذه المشروعات الفاشلة يعني المزيد من إهدار للموارد التي تكون الدول في أمس الحاجة لها، من هنا فإن عملية المفاضلة بين المشاريع يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. حددت مشكلة البحث من خلال المشكلات التي تعاني منها عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في العراق . وقد هدف البحث إلى إبراز أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومنافعها وبيان أهمية تقنيات المعلومات الحديثة في ترصين وشمول دراسات الجدوى الاقتصادية، فضلاً عن تحديد لأطر المسؤولية القانونية والمهنية المحاسبية والتدقيقية عند فشل مشاريع استثمارية سبق إعداد دراسات جدوى اقتصادية لها، وتتضح أهمية البحث خصوصاً في البلدان النامية التي يتوجب عليها الاهتمام أكثر بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار الأكثر مواءمة ونفع لهذه المجتمعات وبشكل علمي وعملي من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات. وقد توصل الباحث الى أهمية اعتماد عدة طرائق عند المفاضلة بين مشاريع الاستثمار وعدم الاكتفاء ببعض الطرائق كأن تكون إحداها بديلاً عن الأخرى وإنما التعامل معها لغرض توفير صورة متكاملة عن المشروع. فضلاً عن اهمية إدخال دراسة الجدوى الاجتماعية والبيئية عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في العراق. واعتماد البرنامج المقترح في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية نظراً للمزايا العديدة التي يوفرها استخدامه.

الكلمات المفتاحية: دراسات الجدوى الاقتصادية.

المقدمة

إن الخطط الطموحة والأهداف التنموية لا تتحقق على الوجه الأكمل إذا لم يسبقها إعداد علمي سليم ويرافق تنفيذها متابعة ميدانية شاملة، بشكل يؤمن رسم الأطر العاملة للخطة وتحديد الإجراءات التنفيذية لتحقيقها ووضع البدائل المتعددة لكافة الحالات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ العملي لها.

إن أحد أسباب فشل الكثير من المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول النامية يعود إلى عدم اعتماد إقامة تلك المشاريع على الدراسة والتحليل والمفاضلة فيما بينها، من أجل الوصول إلى البديل أو المشروع الذي يتناسب مع الإمكانيات المادية و البشرية والمالية المتاحة، لأن قيام مثل هذه المشروعات الفاشلة يعني المزيد من تبذير للموارد التي تكون الدول في أمس الحاجة لها، لذا فان عملية المفاضلة بين المشاريع يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

مشكلة البحث

تتضح مشكلة البحث من خلال المشكلات التي تعاني منها عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في العراق وأدناه أهم تلك المشاكل وأبرزها:

١- مشاكل متعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمار من دون إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومنها:

أ. إن بعض المستثمرين ورجال الأعمال يقيمون مشروعات اقتصادية باختلاف نوع أنشطتها (صناعية، زراعية، تجارية، ... الخ) دون إعداد الدراسات التي تحدد جدوى هذه المشروعات وبالتالي التعرض إلى الإخفاق أو الفشل وربما الإفلاس لاسيما إذا وضع المستثمر جميع قدراته المالية في المشروع.

ب. أخطاء في تقدير حجم الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع الجديدة وطلب اعتمادات إضافية مرات عديدة قبل الانتهاء من تنفيذ المشروع، وتتجاوز الاعتمادات المضافة في بعض الحالات مبلغ الاعتماد الأصلي.

ت. تنفيذ بعض المشاريع ذات العائد القليل وأحياناً من دون أي عائد على الإطلاق.

ث. رفض بعض العروض المقدمة لإقرار تنفيذ مشروع معين، لأسباب سطحية وهامشية قد تفقد المنشأة فرصاً اقتصادية ثمينة.

٢- مشاكل متعلقة برصانة ودقة دراسات الجدوى الاقتصادية ومنها :

أ. إغفال الآثار الاجتماعية والبيئية للمشاريع عند إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية مما قد يؤدي إلى فشل تلك المشاريع.

ب. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من قبل اختصاصات غير محاسبية يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من إعداد مثل هذه الدراسات.

ت. إعداد دراسات الجدوى كإجراء شكلي لاستكمال إجراءات تنفيذ المشاريع يفرغ تلك الدراسات من فحواها العلمي.

٣- مشاكل متعلقة بعدم وضوح الأطر القانونية لمسؤولية المحاسب عن صحة ودقة دراسات الجدوى الاقتصادية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

أ. إبراز أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومنافعها وصياغة دليل للمستثمر لاتخاذ القرار السليم في خياراته الاستثمارية الذي يجنبه الخسارة والإفلاس.

ب.بيان أهمية تقنيات المعلومات الحديثة في ترصين وشمول دراسات الجدوى الاقتصادية.
ت.إبراز أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من قبل المحاسبين مع الاستعانة باختصاصي التسويق والاقتصاد عند الحاجة لذلك.
ث.تحديد لأطر المسؤولية القانونية والمهنية المحاسبية والتدقيقية عند فشل مشاريع استثمارية سبق إعداد دراسات جدوى اقتصادية لها
ج.تحديد الموقف الحالي لمهنة المحاسبة والتدقيق في العراق (نقابة المحاسبين) تجاه دراسات الجدوى الاقتصادية غير الدقيقة.

فرضية البحث

يقوم البحث على عدة فرضيات أساسية هي :-

١. أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وإن اعتماد التقنيات الحديثة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يزيد من رصانة وعمق دراسات الجدوى الاقتصادي من خلال زيادة دقتها ويخفض من تكاليف إعدادها والوقت والجهد المبذول فيها، ويمكن المحاسبين من تحقيق الأهداف المرجوة من وراء إعداد هذه الدراسات.
٢. إن المحاسب هو الشخص الأكثر تأهيلاً من الناحية العلمية والعملية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية مع الاستعانة بالاختصاصات الأخرى عند الحاجة.
٣. إن المحاسب مسؤول مهنياً ومدنياً عن دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها، فضلاً عن مسؤوليته تجاه المجتمع عند وجود إضرار بالمجتمع نتيجة إنشاء مشاريع استثمارية سبق أن أعدت لها دراسات جدوى اقتصادية لم تتضمن إشارة إلى وجود مثل هذه الأضرار.

أهمية البحث

لقد أصبح موضوع المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي تشهدها المجتمعات المتقدمة، لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصاً في البلدان النامية التي يتوجب عليها الاهتمام أكثر بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار الأكثر مواءمة ونفعاً لهذه المجتمعات وبشكل علمي وعملي من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة بإتباع طرائق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين، ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تسهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

منهجية

تتألف من :

١. الجانب النظري: تم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي الانتقادي للمعلومات التي تم الحصول عليها من مصدرين:
آ. المصادر الرئيسة: وذلك بالرجوع إلى المصادر الممكنة من الوثائق الرسمية والرسائل الجامعية والدوريات والبحوث والكتب المتعلقة بالموضوع.
ب. المصادر الثانوية: تتمثل بكل ما يخص المكتب الاستشاري من بيانات إحصائية وتقارير وجداول ودراسات جدوى أعدت من قبل المكتب ومحاضر اجتماعات اللجنة المركزية.

٢. الجانب الميداني: تضمن إعداد استمارة الاستبانة بوصفها أحد المصادر الرئيسة في الجانب الميداني للتوصل إلى حقيقة آراء الأطراف المرتبطة بعملية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من مستثمرين وقائمين بإعداد هذه الدراسات والمكتب المسؤول عن هذه الدراسات.
٣. الجانب التطبيقي: تمثل بتصميم الباحث لنظام يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية باستخدام الحاسوب من خلال اعتماد برنامج اكسل في إعداد هذا النظام

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول الأول أهمية وأساليب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، في حين خصص الثاني لعرض معايير قياس الآثار الاجتماعية والبيئية، بينما تناول الثالث دور تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وخصص الرابع لتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وأخيراً تم عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

الدراسات السابقة

١. **دراسة (ابوهويدي، ٢٠١١):** بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:
أ. إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارا ت الإنفاق الرأسمالي.
ب. قياس مدى توافر معلومات محاسبية كافية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرأسمالية.
ت. تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي
ث. تحديد طرائق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتحديد المعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام.
٥. تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الرأسمالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي، لأن لدى المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ وأهمية العمل على تطوير الخبرات النظرية والعملية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية للإلمام بالآراء النظرية التي تغطي الجوانب المختلفة لقرارات الإنفاق الرأسمالي، وذلك لرفع كفاءة قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

٢. **دراسة (باغ، ٢٠١٠):** بعنوان "تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية" توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج من أبرزها ضعف الوعي لضرورة وأهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية سواء عند القطاع الخاص أو عند الجهات الحكومية، وهناك غياب لقاعدة البيانات التي توفر المعلومات والمعطيات الصحيحة اللازمة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التسويقية والمالية والفنية والاجتماعية. وإن قلّة المكاتب "المرخّصة أصولاً" المختصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بمضمونها العلمي السليم وعدم اقتناع مستثمري القطاع الخاص بأهمية دراسات الجدوى، ويعود الضعف في هذه الدراسات الخاصة بالقطاع الخاص إلى قلّة الشركات والمراكز والمكاتب المتخصصة بهذا الموضوع، وإلى ارتباط إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بتكاليف مرتفعة خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة التي

تنامت في سورية دون تخطيط، في نهاية الدراسة أوصت الباحثة بعدة أمور أهمها إصدار دليل موحّد من قبل هيئة تخطيط الدولة بالتعاون والتنسيق مع هيئة الاستثمار ووزارة الصناعة وغرف الصناعة والجامعات والمراكز البحثية ليتم اعتمادها كمرجع لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، مقترحة أن يتضمن الجانب المالي القوائم المالية التقديرية من قائمة الدخل والموازنة العمومية التقديرية وقائمة التدفقات النقدية، فضلا عن النسب المالية كنسب الربحية والنشاط والرفع والسيولة، وطرائق حساب تكلفة تمويل المشروع المقترح، ومعايير التقييم المالي للمشروع المقترح في ظل مستقبل أكيد كفترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي والقيمة الحالية الصافية ودليل الربحية ومعدل العائد الداخلي.

٣. **دراسة (Bennouna, Meredith & Marchant,2010)** بعنوان: **"اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية المحسنة: أدلة من كندا".** هدفت الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدم في الدراسة أسلوب المسح البريدي، وشمل ٨٨ شركة من الشركات الكبيرة في كندا. وخلصت الدراسة إلى استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة، ولكن حتى في الشركات الكبيرة ١٧ % منها لم تستخدم التدفق النقدي المخصوم، لأن الغالبية منها فضلت تطبيق صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي. وعموما ما بين (١من ١٠ إلى ١من ٣) لا تطبق بشكل صحيح جوانب معينة من التدفقات النقدية المخصومة، وأوصت الدراسة إلى إتباع طرائق التدفق النقدي المخصوم لتحسين فرص اتخاذ القرارات الرأسمالية.

٤. **دراسة (العنزي، ٢٠٠٦):** بعنوان دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية هدفت الدراسة إلى توفير إطار نظري يتضمن تحديد ماهية دراسات الجدوى، وكذا أهميتها بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبيان أنواعها، ومراحل إعدادها.وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ. إلى أي مدى يؤدي اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية الى نجاح المشروعات الاستثمارية؟

ب. ما المقصود اصطلاحاً بدراسات الجدوى الاقتصادية؟

ت. ما أهمية دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الاستثمارية؟

ث. اجانباً واحداً تتضمن دراسات الجدوى أم أنها تغطي جوانب متعددة؟

ج. أمنفصلة انواع دراسات الجدوى عن بعضها البعض أم أنها تتصف بالتكامل؟

توصلت الدراسة إلى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية، وإنها يجب أن تتضمن الجوانب التسويقية والمالية، وإنها تتكامل فيما بينها.

٥. **دراسة (الذهبي، ٢٠٠١):** أطروحة دكتوراه بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية، وتم تطبيق هذه الدراسة على المنشأة العامة للزيوت النباتية وكان من أهم الاستنتاجات النظرية لها هي أهمية القرار الاستثماري بالنسبة للمنشأة، لما له أثر على المركز المالي، وإن عملية صنع واتخاذ القرار الاستثماري عملية معقدة تؤثر عليها مجموعة من العوامل المختلفة، وبالتالي لا يمكن وضع أنموذج محدد يجمع كل هذه العوامل والمتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أن مخرجات النظام المحاسبي هي أحد المدخلات الأساسية لعملية صنع واتخاذ القرارات الإدارية. وافتقار شركة الزيوت النباتية إلى توصيف شامل ودقيق للوظائف، كما إن مخرجات النظام المحاسبي تفتقر لبعض الخصائص النوعية كذلك

عدم فعالية وكفاءة الأسس المتبعة في توزيع الكلف الصناعية غير المباشرة. وكانت أهم توصيات الدراسة التوسع في دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية مع ضرورة مراعاة القيمة الزمنية للنقود عند التقييم للبدائل الاستثمارية. وكذلك ضرورة الاستفادة من أساليب الإدارة الإستراتيجية كنظام شامل ومتكامل.وأهمية الموازنة بين كلف ومنافع إعداد التقارير المحاسبية، وكذلك وضع الخطط المناسبة لتحقيق أهداف الشركة.

٦. **دراسة (Pike, 1996) :** هي دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة البريطانية الكبيرة الحجم وفي خمسة قطاعات رئيسة، ومن خلال مجموعة من المقابلات الشخصية فضلا عن استمارة استبيان تم توزيعها على المديرين الماليين للعينة التي اختارها الباحث لمعرفة مدى أثر استخدام طرائق تقييم الإنفاق الإستثماري الحديثة على فعالية الموازنة الرأسمالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الطرائق الحديثة استخداماً هي طريقة صافي القيمة الحالية يليها معدل العائد الداخلي على الاستثمار، وإن هناك اتفاقاً تاماً بين الشركات المساهمة البريطانية الكبيرة الحجم حول استخدام طرائق تقويم الانفاق الرأسمالي في حالات تقييم المشروعات الاستثمارية والرقابة عليها.

ومن خلال ملاحظة مدى توافق الدراسات السابقة مع هذه الدراسة تبين ما يأتي:

١. قلة الدراسات العربية على وجه العموم ولاسيما العراقية التي تتناول موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية وبشكل خاص استخدام تقنيات المعلومات في إعداد هذه الدراسات، ولذلك يمثل هذا البحث إضافة للمكتبة العربية بصدد موضوع استخدام تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
٢. إن الدراسات السابقة استعرضت أساليب إعداد الجانب المالي عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية واختبرت أي الطرائق أفضل مع التركيز على جانب الاستثمار.
٣. ركزت الدراسات السابقة على أهمية دراسات الجدوى وأنواعها وأفضل الطرائق لتقييم مشاريع الاستثمار.
٤. إن هذا البحث سيتميز عن الدراسات السابقة بما يأتي:
   أ. يحدد الاختصاص المسؤول عن إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وهو موضوع لم يحسم في بيئة العمل العراقية.
   ب. يركز على المحور الاجتماعي والبيئي في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.
   ت. يركز على تحديد إطار مسؤولية القائم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية عن دقة هذه الدراسات.
   ث. سيتناول دور تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

المبحث الأول- أهمية وأساليب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية واساليبه

أولاً - أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

تعود أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية إلى عاملين هما (مختاري، ٢٠٠٧، ٢):

١. ندرة الموارد الاقتصادية: تبرز أهمية المفاضلة بين المشروعات إلى ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإقامة وتشغيل تلك المشروعات ولاسيما في الدول النامية، إذ من خلال المفاضلة العلمية، يمكن تلاقي الهدف والاستخدام العقلاني والسليم لتلك الموارد، وهذا يعني أنه من أجل تجاوز مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية لابد من اللجوء إلى المقارنة والمفاضلة من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

٢. التقدم التكنولوجي :إن العامل الآخر الذي يدعو إلى المقارنة والمفاضلة بين المشاريع، هو التغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة، حيث أصبحت أمام المنتج والمستثمر عدة خيارات جديدة، وما عليه إلا اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة من جهة والتكاليف والعوائد.

ويرى (كردي،٢٠١٠، ٣) إن أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية تتضح من كونها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما أفضل مشروع يمكن القيام به؟ لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
٢. أين يتم إقامة المشروع؟ ما أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
٣. من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟ كيف سيتم إقامة المشروع؟
٤. ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟ كم سيكلف المشروع؟
٥. هل سيحقق أرباحاً أم لا؟ ما مصادر تمويل المشروع؟
٦. كيف أختار مشروعا من مجموعة مشاريع بديلة؟ كيف أثبت أن المشروع مجدٍ اقتصادياً؟
٧. لماذا نقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؟

لذلك يمكن القول إن مشكلة تقييم المشروعات الاستثمارية، هي مشكلة اختيار ومقارنة وترشيد للقرارات الاستثمارية، تفرضها من جهة ندرة الموارد الاقتصادية ونوع الأهداف المراد تحقيقها من جهة أخرى، وإن القيام بإعداد دراسات الجدوى والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى:

١. تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
٢. تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
٣. تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصاديّة المتاحة.
٤. تدعم عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى (عطية، ٢٠٠٨، ٧) إن قبول أو رفض دراسة الجدوى يتوقف على فحص الدراسة للتأكد من مدى دقتها أو شمولها، وقبل قبول الدراسة يجب التأكد أنها تستوفي الشروط الآتية:

١. أن تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم.
٢. أن تتضح فيها الأسئلة والأمور المهمة في الدراسة.
٣. تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بتحليل المشروع.
٤. تحقق توقعات إدارة المشروع.
٥. تحقق الاتساق الداخلي داخل كل قسم، كما تحقق الاتساق بين الاقسام.
٦. يتوفر فيها قواعد البحث العلمي والبحث المنطقي.
٧. تحتوي كافة المعلومات المطلوبة كما تستوفي الشروط الواردة في العقد مع المشروع

وعلى الرغم من اتفاق الباحث مع الشروط السبعة أعلاه إلا إنه يختلف معها بموضوع تحقق توقعات إدارة المشروع إذا إنه كان المقصود هو بناء دراسات الجدوى الاقتصادية لتحقيق هذه التوقعات.

ثانياً- أساليب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

يرى (العيساوي، ٢٠٠١، ٦٧) إنه للوصول إلى مفاضلة شاملة ودقيقة لابد من اعتماد أكثر من أسلوب ومن هذه الأساليب ما يأتي :

١. الأساليب الاقتصادية: إن الأساليب الاقتصادية المستخدمة أثناء المفاضلة تختلف باختلاف الهدف من إقامة المشروع، والذي يختلف باختلاف ما إذا كان المشروع عاماً أو خاصاً، وبالنسبة للمشاريع العامة، تعتمد بعض الأساليب للمفاضلة بينها، منها:

أ- أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد القومي: يمكن التمييز والمفاضلة بين المشاريع بحسب أهميتها للاقتصاد القومي من خلال الزوايا الآتية:

- أهمية المشروع في عملية التنمية الاقتصادية: إن أهمية أي مشروع و علاقته و تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة و أهداف و أحجام تلك المشاريع، فالمشاريع الصناعية تكون عادة أكثر تأثيراً على التنمية الاقتصادية من المشاريع الزراعية (المشاريع الصناعية الضخمة)، كما إن الصناعات في حد ذاتها تختلف في أهميتها و تأثيرها على عملية التنمية (الصناعات الثقيلة أكثر أهمية من الصناعات الغذائية والنسيجية)، على الرغم من أهمية كل هذه الصناعات في زيادة الدخل القومي و توفير فرص الاستخدام و زيادة الإنتاجية .
- أهمية المشروع بالنسبة للأمن القومي: قد يتم في بعض الأحيان تجاوز المعايير الاقتصادية و الفنية و مبدأ الربح و الخسارة عند المفاضلة بين المشاريع، بل يتم إعطاء أولوية للجانب الأمني بغض النظر عن تكاليف إقامتها، مثلا كإعطاء أولوية و أهمية لإقامة مشروع زراعي و تخصيصه لإنتاج القمح ، نظرا لكون القمح من المحاصيل الإستراتيجية التي تمثل جزءاً من الأمن الغذائي، و الذي يعد ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي.
- أهمية المشروع في الاستخدام: إذا كان خلق فرص جديدة للعمل يعد أحد الأهداف الرئيسة للتنمية، فإن الجهات المسؤولة عن التخطيط تسعى إلى خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف الجديدة باستخدام قدر معين من رأس المال، أي إنها تحاول أن تستثمر أقل قدر ممكن من رأس المال اللازم لتوفير كل فرصة عمل جديدة.

ب. أهمية المشروع بالنسبة لميزان المدفوعات: من المسائل الأخرى التي لابد من أخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع العامة، هو تحديد مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، من معرفة مدى اعتماد المشروع المقترح على المواد الأولية المحلية، أم على مواد مستوردة، فإذا كان من سياسة الدولة تقليص العجز في ميزان المدفوعات ، يمكن إعطاء أولوية للمشاريع التي تعتمد على خدمات محلية، أو المشاريع التي تنتج سلعاً كانت تستورد من الخارج، أوإعطاء الأولوية للمشاريع المعدة للتصدير مقابل الحصول على العملات الأجنبية.

٢. الأساليب الفنية: إن إقامة مشاريع ضخمة و حديثة تسهم في تنمية كفاءات ومهارات العاملين، بل وأكثر من ذلك تسهم في تغيير القيم التقليدية، وتوجد لدى أبناء المجتمع روح الاستثمار والشغف بإقامة المشاريع، وتعمل على تدعيم الرغبة في تحسين الظروف المعيشية والمزيد من الانضباط في العمل، وبالتالي تؤدي إلى تغيير نمط وأسس التنمية الاقتصادية تغييراً جذرياً و تختلف هذه الآثار باختلاف الموقع الذي يقام فيه المشروع، وذلك نظراً لاختلاف مستويات نمو هذه المناطق ومدى تمسكها بالأساليب التقليدية، لذا فعلى المخططين الأخذ بعين الاعتبار تحقيق هذه الفوائد في كل من إطار خطط التنمية القومية و التنمية الإقليمية.

٣. الأساليب المالية: فضلا عن المفاضلة الاقتصادية والفنية بين المشاريع، فإنه لابد من إعطاء أهمية للمفاضلة المالية والمحاسبية، التي تتعلق باحتساب وتقدير التكاليف والإيرادات والأرباح والعوائد الصافية للأموال المستثمرة، والتي تعد المحدد الأساسي للاستثمار ولاسيما بالنسبة للمشاريع الخاصة. وتظهر أهمية هذا النوع من المفاضلة نظراً لتعدد البدائل واختلافها من حيث التكاليف الاستثمارية، أو تكاليف التشغيل والصيانة، والعمر الإنتاجي لها.

وتتضمن الأساليب المالية عدة طرائق أهمها•:

أ. متوسط معدل العائد Average Rate of Return (ARR)

ب. فترة الاسترداد Payback Period

ت. صافي القيمة الحالية Net Present Value (NPV)

ث. مؤشر الربحية Profitability Index (PI)

ج. معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return (IRR)

ح.معدل العائد الداخلي المعدل Modified Internal Rate of Return (MIRR)

يرى الباحث أن الطرائق المذكورة انفا هي أكثر الطرائق استخداماً عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ولغرض إجراء المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وبشكل دقيق فإن من الضروري عدم اعتماد بعض هذه الطرق وكأن إحداها بديل للأخرى، وإنما يجب اعتمادها على أن كلاً منها مكمل للأخرى، وذلك للتوصل إلى تقييم حقيقي للمشاريع الاستثمارية، ومن ثم تكون عملية المفاضلة دقيقة، إلا أن إغفال الآثار الاجتماعية والبيئة لهذه المشاريع يجعل منها مشاريع غير ذات قيمة.

المبحث الثاني- معايير قياس الآثار الاجتماعية والبيئية

إن الاستعراض السابق كان للطرق التي تسعى لتقييم المشاريع من الناحية المالية والاقتصادية، لكن بالتأكيد إن عدم أخذ الآثار الاجتماعية والبيئية للمشاريع الاستثمارية من شأنه إحداث آثار سلبية كثيرة أولاً على المشاريع بحد ذاتها وثانياً على المجتمع وكما يأتي:

١. الأثر على المشاريع الاستثمارية:

أ- المسؤولية القانونية: في ظل الاهتمام العام المتزايد بالشؤون الاجتماعية والنظر إلى المشاريع كونها مسؤولة عن الالتزام ببعض المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فضلاً عن ضرورة التزامها بالحفاظ على البيئة التي تعمل فيها وعدم الإضرار بها، فإن ذلك قد يعرضها إلى المسائلة القانونية في الدول التي يكون لديها قوانين بهذا الصدد.

ب- المسؤولية الاجتماعية: قد يلجأ المجتمع إلى محاسبة المشروعات الاستثمارية إلى تسبب أضراراً اجتماعية وبيئية، وقد تختلف صور المحاسبة الاجتماعية من امتناع ومقاطعة منتجات تلك المشروعات أو حتى إيجاد مشاريع منافسة.

٢ . الأثر على المجتمع:

إن إعداد المشاريع الاستثمارية وبرغم المزايا التي تحققها إقامة مثل هكذا مشاريع، إلا أنه قد يترتب عليها بعض الأضرار الاجتماعية والبيئية ومنها:

• لمزيد من المعلومات حول مزايا كل من هذه الطرائق وسلبياتها يمكن الرجوع الى :

- الموسوي، عبد الرسول عبد الرزاق، (٢٠٠٤) دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، دار الوائل للنشر والتوزيع

- كداوي، طلال محمود، (٢٠٠٦) تقييم مشروعات الاستثمار ، دار الحامد للطباعة والنشر

أ. **الآثار الاجتماعية:** قد تؤدي بعض المشاريع إلى عدد من الأضرار الاجتماعية في المحيط الذي تعمل فيه، فمثلاً قد تؤدي إلى زيادة حجم البطالة لفئات اجتماعية معينة أو قد يؤدي إلى إعادة توزيع الثروات بطريقة تعارض الاتجاه الفلسفي للدولة، كما إن بعض المشاريع قد تؤدي إلى إيجاد بعض القيم والتقاليد الاجتماعية غير المرغوب فيها.

ب. الآثار البيئة: قد يترتب على إقامة بعض المشاريع أضرار بالبيئة مثلاً التلوث النووي أو تلويث المياه أو الهواء والضوضاء مما ينعكس بآثاره الصحية على أفراد ذلك المجتمع.

يرى الباحث وفي ظل الاتجاه العام للاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية ووجود جمعيات السلام الأخضر والحفاظ على البيئة والدعاوى إلى أهمية التزام المشاريع بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، إن من الأهمية بمكان أن تشتمل دراسات الجدوى على معايير قياس الآثار الاجتماعية والبيئية ومنها:

أولاً- معايير قياس الآثار الاجتماعية

يستعين المهتمون بالتقييم الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية بالعديد من المعايير أهمها (كداوي،٢٠٠٦، ١٧٦):

١. معايير التقييم الوصفية: وهي معايير ذات أهمية خاصة عندما يكون الضغط على الموارد في الدولة، شديداً وأهمها:

أ. معيار كثافة العوامل: يركز على استغلال عناصر الإنتاج ذات العرض الوفير في الدولة فإذا كان هناك فائض في العمل وندرة في رأس المال فوفقاً لهذا المعيار سيتم ترجيح المشروعات ذات الكثافة العالية بعنصر العمل.

ب. معيار الاستفادة من النقد الأجنبي: عندما يكون النقد الأجنبي نادراً في بعض الدول فإنه سيتم تفضيل المشروعات التي تتطلب أقل قدر من العملات الأجنبية أو التي تدر عائداً أكبر من النقد الأجنبي عند التصدير.

ت.معيار الاقتصاد في الكلفة : يقصد به إن تنفيذ عدد من المشاريع قد يحرر المجتمع من تكاليف أخرى، مثلاً إن عوائد حملات التلقيح يمكن التعبير عنها بمقدار الانخفاض في الإنفاق على المستشفيات.

ث.معيار فاعلية التكاليف: يحاول الإجابة على تساؤل محدد جداً وأقل طموحاً مما هو عليه في تحليل الكلفة – العائد، وهو ما الطرائق الأقل كلفة للحصول على نتيجة محددة؟

٢. معايير التقييم النقدي: تستخدم اللغة النقدية في التقييم، فضلاً عن توظيف عنصر الوقت وتأثيره على التدفقات النقدية للمشروع واهم هذه المعايير ما يأتي:

أ. معيار القيمة المضافة الصافية القومية: يعبر عن مجموع المنافع التي يحصل عليها المجتمع من نشاط المشروع بعد طرح تكاليف مستلزمات إنتاج هذه المنافع فضلا عن إلى الاندثار.

ب. معيار القيمة الحالية الصافية الاجتماعية: يقوم على إدراج كافة المنافع سواء كانت مثل تلك التي احتسبت ضمن القيمة المضافة الصافية القومية أو ضمن مؤشرات إضافية، كالتأثيرات على التوظف والتأثيرات التوزيعية والتأثيرات على ميزان المدفوعات أو المؤشرات التكميلية كالتأثيرات على المعرفة الفنية والتقنية في المجتمع والتأثيرات على البيئة، أو أية منافع أخرى ضمن مخرجات المشروع، وذلك بعد إعطائها قيماً نقدية، ثم ترجيح كل منها بأوزان نسبية تعبر عن أهميتها بالمقارنة مع بقية المنافع المتوقعة للمشروع، ثم خصم القيمة الصافية الاجتماعية السنوية بسعر

الخصم الاجتماعي المختار للوصول إلى مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية للمشروع خلال سنوات التشغيل المتوقعة، وأخيراً طرح التكلفة الاستثمارية للوصول إلى القيمة الحالية الصافية الاجتماعية للمشروع.

ت. معيار العائد / التكلفة: يعبر عن العائد الاجتماعي للوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في المشروع، ويختلف هذا المعيار عن سابقه في أنه يقيس العلاقة النسبية بين العوائد والكلف، في حيث ان معيار القيمة الحالية الصافية الاجتماعية يقيس العلاقة المطلقة بينهما، وطالما يقيس هذا المعيار الإنتاجية الصافية فإنه يكون على قدر من الأهمية في المفاضلة بين المشروعات في حالة محدودية الموارد المتاحة في الاقتصاد، لأنه ينسب مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية للمشروع إلى تكلفة الاستثمار بدلاً من طرحها والحصول على القيمة المطلقة كما هي الحال في المعيار السابق ، وعندما يتخذ هذا المعيار شكل النسبة فإنه يفيد في المفاضلة بين المشروعات عبر الدول ولاسيما في ظل تباين أسعار الصرف وكيفية إقرارها، كما إنه يعين الدول المانحة للقروض أو المساعدات والمنظمات الدولية في تقييم برامجها تقييماً اجتماعياً، الأمر الذي يؤهلها لتقديم طلبات الترخيص أو الإعفاءات الضريبية أو القروض.

ثانياً- معايير قياس الآثار البيئية

تسعى هذه المعايير إلى تحديد الآثار البيئية المحتملة أو الناجمة عن المشروع والإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو الحد منها وتحقيق أو زيادة المردودات الإيجابية للمشروع على البيئة بما يتوافق مع المقاييس البيئية المعمول بها، وتتم عملية تقييم الأثر البيئي إما منفصلة عن دراسة الجدوى الاقتصادية أو في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، وذلك للمساعدة على اتخاذ القرار المناسب واختيار أفضل البدائل المطروحة لتنفيذ المشروع، وتختلف عملية التقييم البيئي وفقا لنوع المشروع وحجمه، وهناك إطار عام لهذا التقييم يتمثل بما يأتي (هوساوي، ٢٠١١، ٢):

١. اختيار الموقع ومدى ملاءمته بيئياً مع المشروعات والأنشطة المحيطة به.
٢. تحمل النظم البيئة المحيطة بالموقع أحمال الملوثات الناتجة عن المشروع حتى لو كان في حدود القانون.
٣. الآثار الصحية طويلة المدى الناتجة عن إقامة المشروع.
٤. توافر البنية الأساسية للمشروع في الموقع والآثار المترتبة على عدم توافر البنية الأساسية في الموقع.
٥. الملوثات الناتجة عن العمليات الصناعية المختلفة وطرائق التعامل مع هذه الملوثات حفاظاً على صحة العاملين بالمنشأة والمناطق المجاورة من صناعية وسكانية.

أكد (امنور،٢٠١١، ٣٢٩-٣٤٧) إن تقييم المشاريع يتم بإجراء كل من التحليل الاقتصادي والتحليل المالي للمشروع، فالتحليل المالي يركز على الأرباح المالية التي يحققها المشروع، من جانب آخر يعد التحليل الاقتصادي طريقة للعرض المنتظم لأسلوب الاختيار، وهو بذلك يقيم التكاليف من حيث التكلفة البديلة و المنافع المنسوبة إلى آثارها على رفاهية الأفراد، وعليه يتم مقارنة المنافع الاجتماعية المتولدة نتيجة الأخذ بالمشروع مع التكلفة الاجتماعية له. ومن بين الآثار التي تأخذ في الحسبان خلال تحليل التكلفة والعائد هي الاعتبارات البيئية، أي ما يتعلق بالآثار البيئية للمشروع، وبالتالي يمكن القول إن تحليل التكلفة والعائد هو أسلوب اقتصادي لتقييم الآثار البيئية، وهو نسق وأداة لتخصيص الموارد واستغلالها من خلال

الاختيار بين البدائل المطروحة للمشروع تبعاً لآثارها البيئية .ويعمل تحليل التكلفة والعائد على مقارنة التكاليف التي يتكبدها المشروع بما في ذلك التكاليف البيئية بالعوائد المحتملة له، وربط قبول المشروع بزيادة المنافع على التكاليف. وقد حدد مجموعة من الأساليب لتقييم التكلفة العائدة أهمها:

١. طريقة القوائم (قوائم التدقيق): يقوم هذا الأسلوب على أساس إجراء عمليات الجرد الشاملة، ويشمل وصف جميع العناصر المحتملة للبيئة، عوامل بيوجيوفيزيائية وبيئية واجتماعية اقتصادية، ومدى تأثرها بالضرر البيئي الناتج عن التلوث أو سوء استغلال الموارد .إن الغرض من قائمة التدقيق هو توجيه صانعي القرار نحو المكان الذي يبحث فيه عن آثار محتملة لمشروع ما على عناصر البيئة المختلفة، وتتميز هذه الطريقة بسهولة فهمها عن طريق الرموز أو استخدام المصطلحات الوصفية عن قوة الأثر البيئي ونوعه) شديد، متوسط ضعيف، من دون أثر سلبي أو إيجابي.

٢. طريقة المصفوفات :فبالنسبة للمصفوفات البسيطة هي لا تخرج عن جدول ذي بعدين، إذ يتم ترتيب أنشطة المشاريع أفقيا وترتيب مكونات البيئة رأسيا، حيث تعرف الأنشطة ويتم التعبير عن العلاقات السببية وأثرها بين أنشطة المشاريع إما بصيغة نوعية أو كمية، وذلك في مربع تقاطع العنصر البيئي وأثره x .من خلال وضع علامة أسلوب تحليل النظم : فتحليل النظم هو أسلوب يمكن أن يتناول معايير متعددة للاختيار بين بدائل المشروع، ويتطلب تحديد المعايير فهم طبيعة التفاعلات التي يمكن أن تحدث لأحد العناصر مع النظام ككل، وكذلك مع غيره من العناصر الأخرى في النظام .كما يتطلب تحديد الأنموذج التحليلي بالاعتماد على أنواع مختلفة من النماذج مثل أنموذج المحاماة وأنموذج التحقيق الأمثل، فأنموذج المحاماة يوفر نسخة مطابقة للمشروع وبيئته، ويتم إدخال وتنويع العوامل البيئية في الأنموذج لفهم التفاعلات المعقدة بين المشروع وتلك العوامل، في حين تسعى نماذج التحقيق الأمثل إلى إيجاد الحلول في ظل القيود البيئية.

٣. طريقة الخرائط المركبة :تعتمد هذه الطريقة على تطبيق سلسلة من الخرائط بحيث تحتوي كل واحدة منها على بيانات تتضمن النواحي الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والجمالية، ثم تركب هذه البيانات فوق بعضها البعض لإعطاء صورة مركبة وتداخلها في هيئة خريطة واحدة.

٤. النماذج الرياضية :لقد شاع استخدام أسلوب النماذج الرياضية نظراً لتزايد استعمال الحاسب الآلي، خصوصاً عندما يشترك في الأمر عدد كبير من المتغيرات، ويعد هذا الأنموذج أسلوباً موثوقاً به في التنبؤ بالتغيرات المحتملة للبيئة بما فيها الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية... وغيرها، وهكذا فقد أسهمت النمذجة الرياضية في تقييم الآثار البيئية، وكذلك الإدارة البيئية.

ولقد حدد (رواني وزروق،٢٠٠٦، ٣) أساليب تقدير التكلفة والعائد كما يأتي:

١. طرائق تعتمد على الأسواق التقليدية: تعتمد هذه المجموعة الأساليب الأتية :

أ. تغير الإنتاجية: يؤدي التغير في الأوضاع البيئية إيجاباً أو سلباً إلى التأثير على الإنتاجية، وعليه فأسلوب التغير في الإنتاج المترتب على تغيرات معينة من البيئة يتم تقويمه باستخدام الأسعار السوقية لهذا الإنتاج، تعكس تلك القيمة الاقتصادية المحسوبة مقدار الضرر أو النفع المترتب على حدوث تغير بيئي معين كتلوث بيئي مثلا، أو القيام بإجراءات لحماية البيئة.

ب. طريقة الخسارة في العوائد: في هذه الحالة تستخدم إنتاجية الإنسان مقياساً لتقدير الآثار البيئية، وذلك بتحديد القيمة النقدية للمكاسب المفقودة و التكاليف اللازمة الناتجة عن الآثار البيئية السلبية، كتقدير الإيرادات أو المكاسب التي تضيع نتيجة الوفاة قبل الأوان، ازدياد المصاريف الطبية لمعالجة الآثار الصحية.

ت. طريقة النفقات الوقائية :هي عبارة عن تقدير شخصي لأدنى نوعية لقيمة البيئة تخفف أو تجنب الآثار البيئية غير المرغوبة، فتحديد قيمة النفقات الوقائية من حيث القيمة النقدية مع ترحيب الأشخاص بتكاليف الوقاية من الآثار البيئية السلبية أو تخفيفها على أنفسهم أو على البيئة، و الحصول على مستوى معين من المنافع مقابل قدرة هذا الشخص على الدفع، وهذه الطريقة تعطي التقدير الأدنى لقيمة المنافع.

٢. طرائق تعتمد على بدائل السوق :و تشمل:

أ. طريقة قيمة العقارات: تستهدف هذه الطريقة تحديد القيمة الضمنية لخواص معينة من خواص العقارات على سبيل المثال نجد أن قيمة أو سعر عقار هو انعكاس لخصائصه سواء من حيث نوعية الإنشاء، عدد الغرف، رقم الطابق، فضلا عن خصائص الموقع كمستوى الضوضاء أو البعد عن مصدر التلوث، و يعد سعر العقار في هذه الحالة حاصل جميع القيم الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي يضعها الفرد.

ب. طريقة اختلاف الأجور : تعتمد هذه الطريقة على أن المعروض من العمال تتباين تبعًا لأوضاع العمل و الإقامة في المنطقة المعينة، و يستدعي افتراضاً أساساً، وهو إمكانية و مقارنة أنماط المخاطر المختلفة بوظائف أو مهن معينة، و تحليل العلاقة بين أجر العامل و مجموعة أوضاع لمتغيرات تفسيرية مستقلة، وتعبر العلاقة التي يتم تقديرها لمتغير الأجر و متغير المخاطرة عن المقايضة ما بين الأجر و الخطر.

ت. طريقة تكاليف الانتقال: تعتمد هذه الطريقة في تحليلها لموقع أو منطقة أو مرفق للاستجمام على محاولة تقدير أو تحديد قيمة المبالغ النقدية و الوقت اللازم الذي يتحمله الأفراد، وبناءاً على ذلك يتم استنباط منحنى طلب تقدير قيمة لسلعة بيئية غير مسعرة اعتمادًا على حساب تكاليف الانتقال والاستخدام الفعلي للموقع.

ث. طريقة تحليل فعالية التكاليف: نتيجة لمحدودية الإعتمادات المالية، ونقص المعلومات بخصوص الروابط بين الأضرار البيئية وصحة والإنسان وتحقيق التنمية، فإنه من المفيد تحليل الوسائل المختلفة لأن الهدف الاستراتيجي هو التحكم في معدل التلوث البيئي، وعلى واضعي القرار استبعاد التكاليف المصاحبة لتحقيق هذا الهدف، والقواعد الاقتصادية القياسية التي تطبق عادة لهذا النوع من القرارات هي مساواة التكاليف الحدية، فكلما أصبحت هذه المقاييس أكثر صرامة كلما وجدت بدائل أقل لسياسات التحكم ومع كل مقياس ستحقق مستوى معين لتقليل التلوث عند سعر معين.

ج. طريقة تكاليف الإحلال: يتم بموجب هذه الطريقة تحليل القيمة التقديرية لتكاليف إحلال أو إصلاح الأصول المتضررة، إذ يمكن الاعتماد على تقدير التعويض للضرر البيئي، والمتمثل بما لحق المتضرر من خسارة وزيادة التكاليف وما فاته من منافع.كمنع تآكل التربة عن طريق حساب تكلفة المخصبات اللازمة التي قد يتطلبها إحلال المواد المغذية المفقودة.

ح. طريقة مشروعات الظل: تنطوي هذه الطريقة على تصميم و تقدير مشروع افتراضي أو أكثر، إذ يمكن من خلاله تأهيل أصول بيئية معينة، بحيث تعود لتقديم خدمات بيئية بديلة للتعويض عن فقدان الأصول الأساسية التي توقفت نتيجة لضرر إصابتها.

وتضمين تكاليف مشروع الظل يعطي بعض المؤشرات عن مدى حجم الفوائد التي يجب إضافتها لتعويض الضرر الذي أصاب المصدر البيئي.

خ. طرائق تعتمد على أسواق افتراضية :تعتمد هذه الطريقة على محاولة وضع الأفراد في مواقف افتراضية تشبه إلى حد كبير مواقف يواجهها في أسواق أخرى.

ومن خلال العرض السابق لطرائق تحليل التكلفة والعائد والتي تستخدم لتقيم الآثار البيئية يرى الباحث إن هذه الطرائق تواجه صعوبات عديدة، أهمها عدم توافر البيانات والمعلومات لتطبيق هذه الطرائق وكذلك صعوبة حصر الآثار البيئة المحتملة للمشاريع الاستثمارية بمعايير مادية، إي صعوبة إعطائها قيمة نقدية، فضلاً عن أنه التكاليف البيئية عادة ما تدفع خلال مدة حياة المشروع، إلا أن المنافع الاجتماعية قد لا تظهر إلا بعد سنوات طويلة. وهذا ما أوجد أهمية الاستعانة بتقنيات المعلومات لإجراء تقييم المشاريع الاستثمارية من خلال دراسة جميع المحاور الأساسية وإدخال الآثار الاجتماعية والبيئة.

المبحث الثالث- دور تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

إن الثورة التقنية التي يشهدها العالم اليوم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أثرت على النظم المحاسبية عموماً، فأدت إلى تطورها وازدياد أهميتها في توفير المعلومات المفيدة وفي ترشيد القرارات، وذلك من خلال المزايا العديدة التي يحققها استخدام تقنيات المعلومات وأهمها:

١. خفض مدة إنجاز العمل.
٢. الدقة في إنجاز العمل.
٣. السرعة والسهولة في خزن البيانات والمعلومات واستدعائها.
٤. تسهيل عمليات التحليل المالي.
٥. تعدد التقارير المالية التي يمكن إصدارها، وتنوعها بحسب نوع المعاملة المالية، وإبداعات المحاسب المالي وذلك بالاستفادة من قاعدة البيانات الموجودة في النظام.
٦. إمكانية التكامل مع الأنظمة الفرعية الأخرى داخل المنظمة الحكومية.
٧. إمكانية نشر البيانات والمعلومات في المواقع الالكترونية للمنظمات وإمكانية تكاملها مع متطلبات الحكومة أو التجارة الالكترونية.

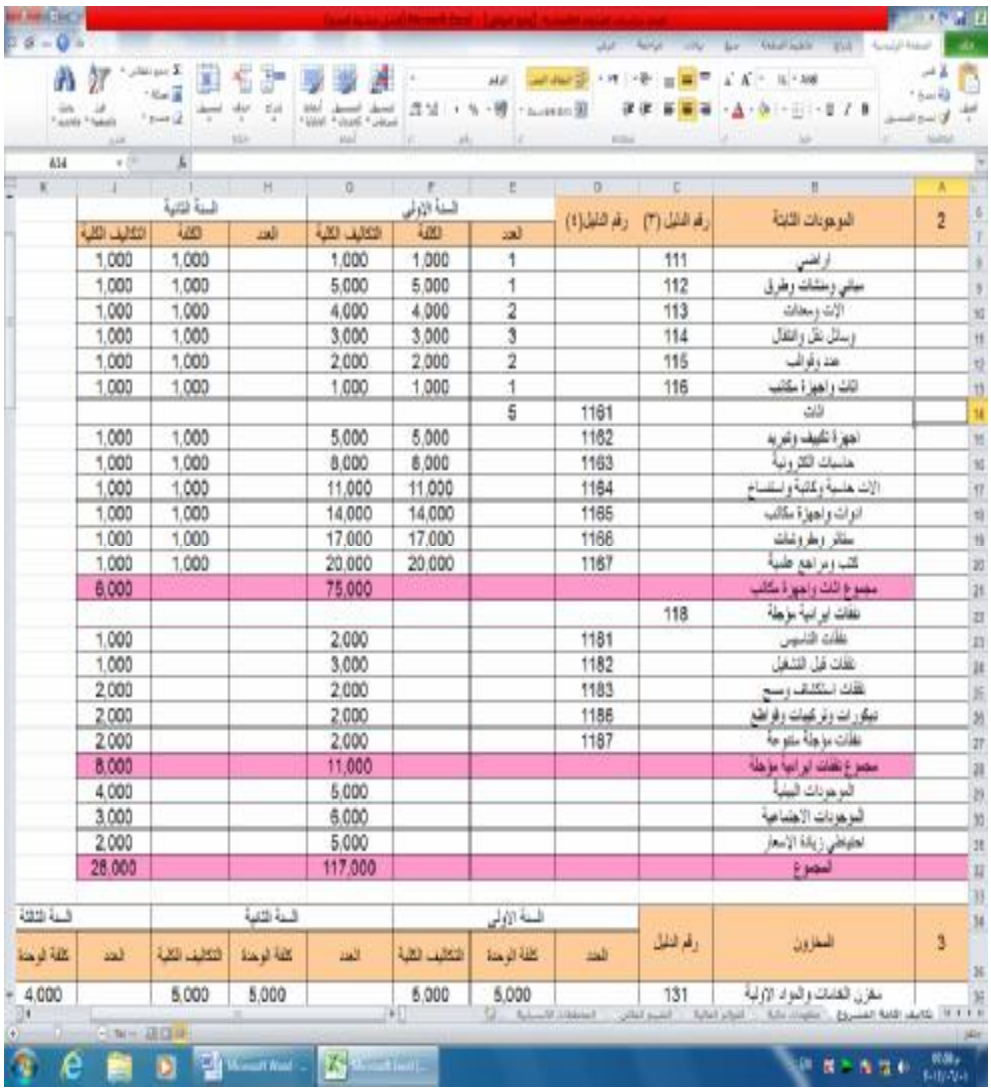
ولتأكيد أهمية تقنيات المعلومات في إعداد دراسات جدوى اقتصادية عميقة ورصينة تم استخدام برنامج اكسل ٢٠١٠ لإعداد دراسة جدوى شاملة للمشاريع الاقتصادية، تأخذ بنظر الاعتبار جميع طرائق تقييم المشاريع الاقتصادية والمالية فضلاً عن الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية وكما يأتي:

١. تم إعداد ورقة العمل الأولى لإدخال البيانات حول المشاريع الاستثمارية المختلفة التي نرغب في المفاضلة بينها، كما يتضح في الشكل (١) وفقاً للضوابط الآتية:

أ- تم اعتماد النظام المحاسبي الموحد كمسميات وأرقام حسابات، فضلاً عن القوائم المالية التي جاء بها النظام، وذلك للاستفادة من المزايا التي حققها النظام بتوفير أطر ومعالجات يمكن أن يعتمدها المحاسب في عمله .

ب- تم الأخذ بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية بنوعيها التكاليف الرأسمالية مثلاً المباني السكنية التي تقدمها الشركات لموظفيها للسكن مقابل بدلات إيجار رمزية، فضلاً عن التكاليف الاجتماعية الجارية، مثلا رواتب الإجازات وإجازات الأمومة والمزايا العينية التي تصنف ضمن التكاليف الاجتماعية.

ت- تم الأخذ بنظر الاعتبار التكاليف البيئية بصنفيها التكاليف الرأسمالية المتمثلة بالموجودات البيئية، فضلاً عن التكاليف البيئية الجارية المتمثلة بتكاليف منع التلوث البيئي وتكاليف إزالة التلوث البيئي.



2	الموجودات الثابتة	رقم الدليل (٣)	رقم الدليل(٤)	السنة الأولى			السنة الثانية			السنة الثالثة		
				العدد	الكلفة	التكاليف الكلية	العدد	الكلفة	التكاليف الكلية	العدد	الكلفة	التكاليف الكلية
	أراضي	111		1	1,000	1,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	مباني ومنشآت وطرق	112		1	5,000	5,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	الآت ومعدات	113		2	4,000	4,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	وسائل نقل وانتقال	114		3	3,000	3,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	عدد وقوالب	115		2	2,000	2,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	اثاث وأجهزة مكاتب	116		1	1,000	1,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	اثاث		1161	5								
	أجهزة تكييف وتبريد		1162		5,000	5,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	حاسبات الكترونية		1163		8,000	8,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	الات حاسبة وكاتبة واستنساخ		1164		11,000	11,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	ادوات وأجهزة مكاتب		1165		14,000	14,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	ستائر وطرونات		1166		17,000	17,000		1,000	1,000		1,000	1,000
	كتب ومراجع علمية		1167		20,000	20,000						
	مجموع اثاث وأجهزة مكاتب				75,000							6,000
	نفقات ايرادية مؤجلة	118										
	نفقات التاسيس		1181		2,000							1,000
	نفقات قبل التشغيل		1182		3,000							1,000
	نفقات استكشاف ومسح		1183		2,000							2,000
	تبيكورات وتركيبات وقواطع		1186		2,000							2,000
	نفقات مؤجلة متنوعة		1187		2,000							2,000
	مجموع نفقات ايرادية مؤجلة				11,000							6,000
	الموجودات البيئية				5,000							4,000
	الموجودات الاجتماعية				6,000							3,000
	احتياطي زيادة الاسعار				5,000							2,000
	المجموع				117,000							28,000

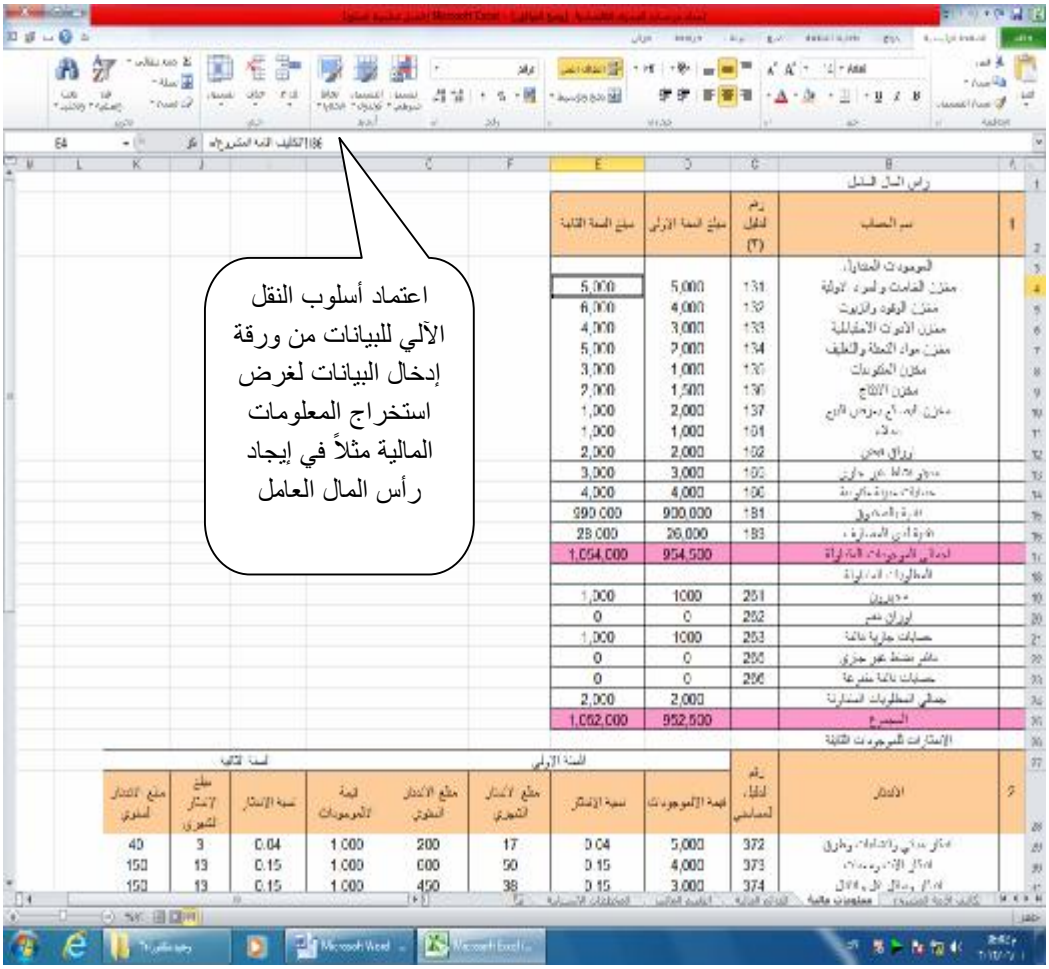
3	المخزون	رقم الدليل	السنة الأولى			السنة الثانية			السنة الثالثة	
			العدد	كلفة الوحدة	التكاليف الكلية	العدد	كلفة الوحدة	التكاليف الكلية	العدد	كلفة الوحدة
	مخزن العدد والمواد الأولية	131		5,000	5,000		5,000	5,000		4,000

الشكل ١

إدخال البيانات إلى برنامج إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

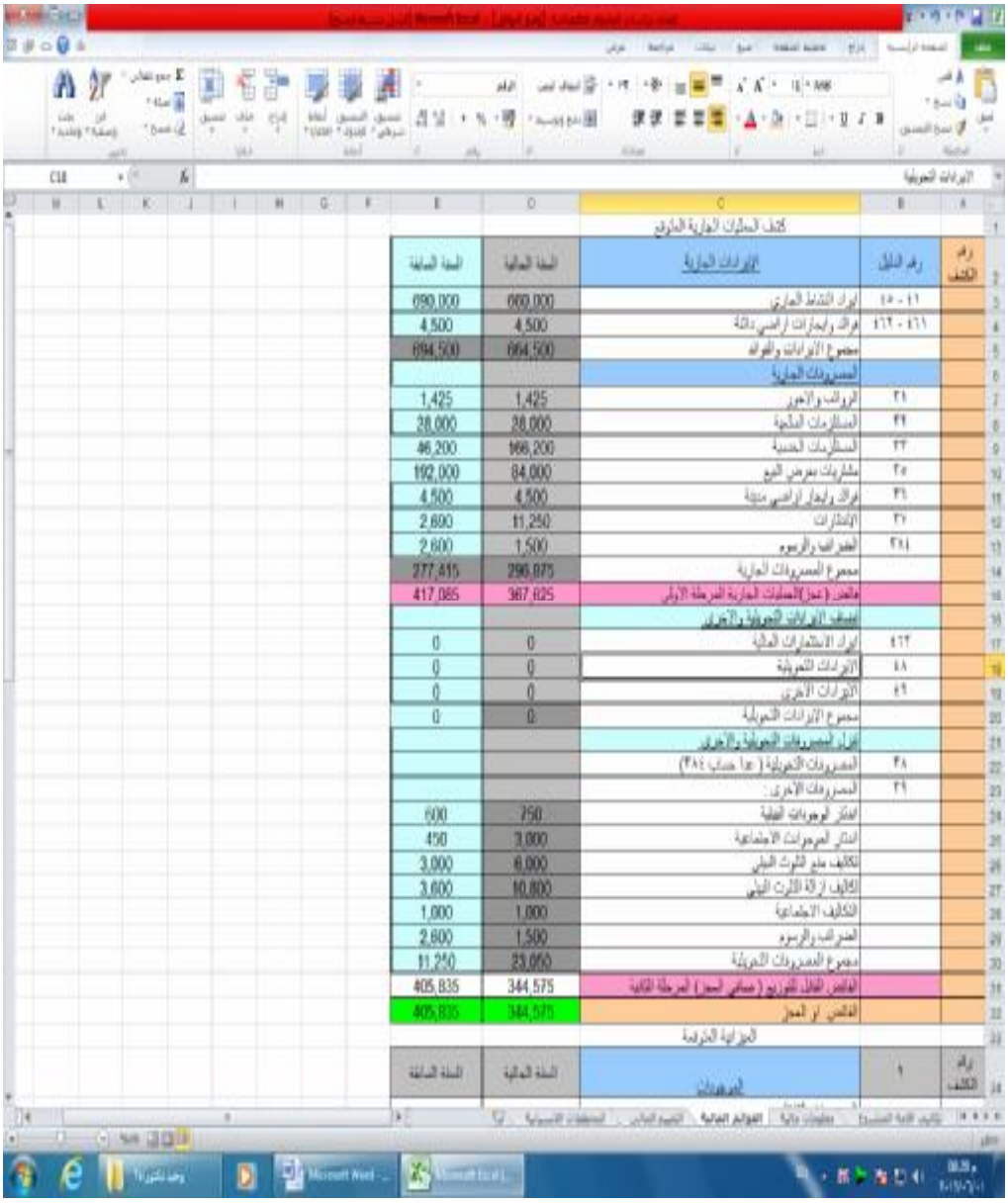
ث- تم احتساب بعض المعلومات المالية التي تستند إليها عملية التحليل والتقييم المالي، فضلاً عن إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال اعتماد النقل الآلي للبيانات من ورقة إدخال بيانات المشروع وكما هو واضح في الشكل ٢.



الشكل ٢
اعتماد النقل الآلي للبيانات

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

ج- تم إعداد كشف العمليات الجارية وقائمة المركز المالي كما جاء بها النظام المحاسبي الموحد من خلال اعتماد المعادلات الرياضية في اكسل ٢٠١٠، فضلاً عن النقل الآلي للبيانات، وكما هو واضح في الشكل ٣.



رقم الكشف	رقم الدليل	الإيرادات الجارية	السنة المالية	السنة السابقة
	١١ - ١٥	إيراد النشاط الجاري	690,000	690,000
	٤٦١ - ٤٦٢	فوائد وإيجارات أراضي دائنة	4,500	4,500
		مجموع الإيرادات والفوائد	694,500	694,500
		المصروفات الجارية		
	٢١	الرواتب والأجور	1,425	1,425
	٢٢	المكافآت الدائمة	28,000	28,000
	٢٣	المكافآت الحسنة	46,200	966,200
	٢٥	مشتريات معروض البيع	192,000	84,000
	٢٦	فوائد وإيجار أراضي مدينة	4,500	4,500
	٢٧	الإشتراكات	2,690	11,250
	٢٨١	الضرائب والرسوم	2,600	1,500
		مجموع المصروفات الجارية	277,415	296,875
		فائض (عجز) العمليات الجارية المرحلة الأولى	417,085	367,625
		صافي الإيرادات التمويلية والأخرى		
	٤٦٢	إيراد الاستثمارات المالية	0	0
	٤٨	الإيرادات التمويلية	0	0
	٤٩	الإيرادات الأخرى	0	0
		مجموع الإيرادات التمويلية	0	0
		إجمالي المصروفات التمويلية والأخرى		
	٣٨	المصروفات التمويلية (عدا حساب ٣٨٤)		
	٣٩	المصروفات الأخرى :		
		الذكرى الوجدانية الجماعية	600	250
		الذكرى المرجوات الاجتماعية	450	3,000
		تكاليف عام الثلوث البيئي	3,000	6,000
		تكاليف إزالة الآثار البيئي	3,600	10,800
		التكاليف الاجتماعية	1,000	1,000
		الضرائب والرسوم	2,800	1,500
		مجموع المصروفات الأخرى	11,250	23,050
		الفائض الكلي للمشروع (صافي الربح) المرحلة الثانية	405,835	344,575
		الفائض أو العجز	405,835	344,575

الموازنة المرنة

رقم الكشف	٢	البنود	السنة المالية	السنة السابقة

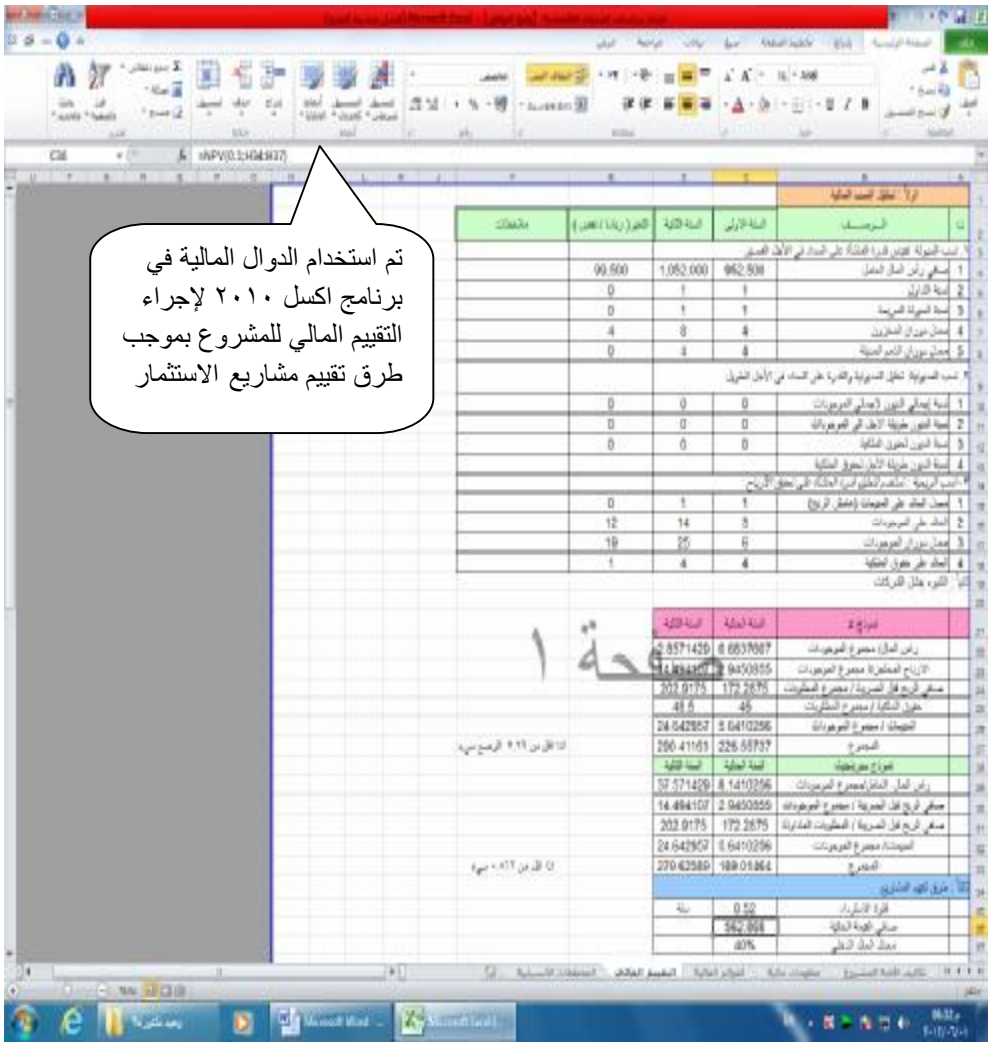
الشكل ٣

اعداد القوائم المالية باستخدام النقل الالي للبيانات والمعادلات الرياضية

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

ح- تم إعداد التحليل باستخدام النسب المالية من خلال النقل الآلي للبيانات من ورقة إدخال البيانات وورقة القوائم المالية، ثم إجراء المعادلات الرياضية عليها، كما تم إعداد التنبؤ بفشل المشروع، وذلك من خلال المعادلات الرياضية الخاصة بنماذج التنبؤ بفشل الشركات، فضلا عن إجراء التقييم المالي للشركة باستخدام طريقة

فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، وذلك باستخدام الدوال المالية الموجود في برنامج اكسل ٢٠١٠ وكما هو واضح في الشكل ٤.

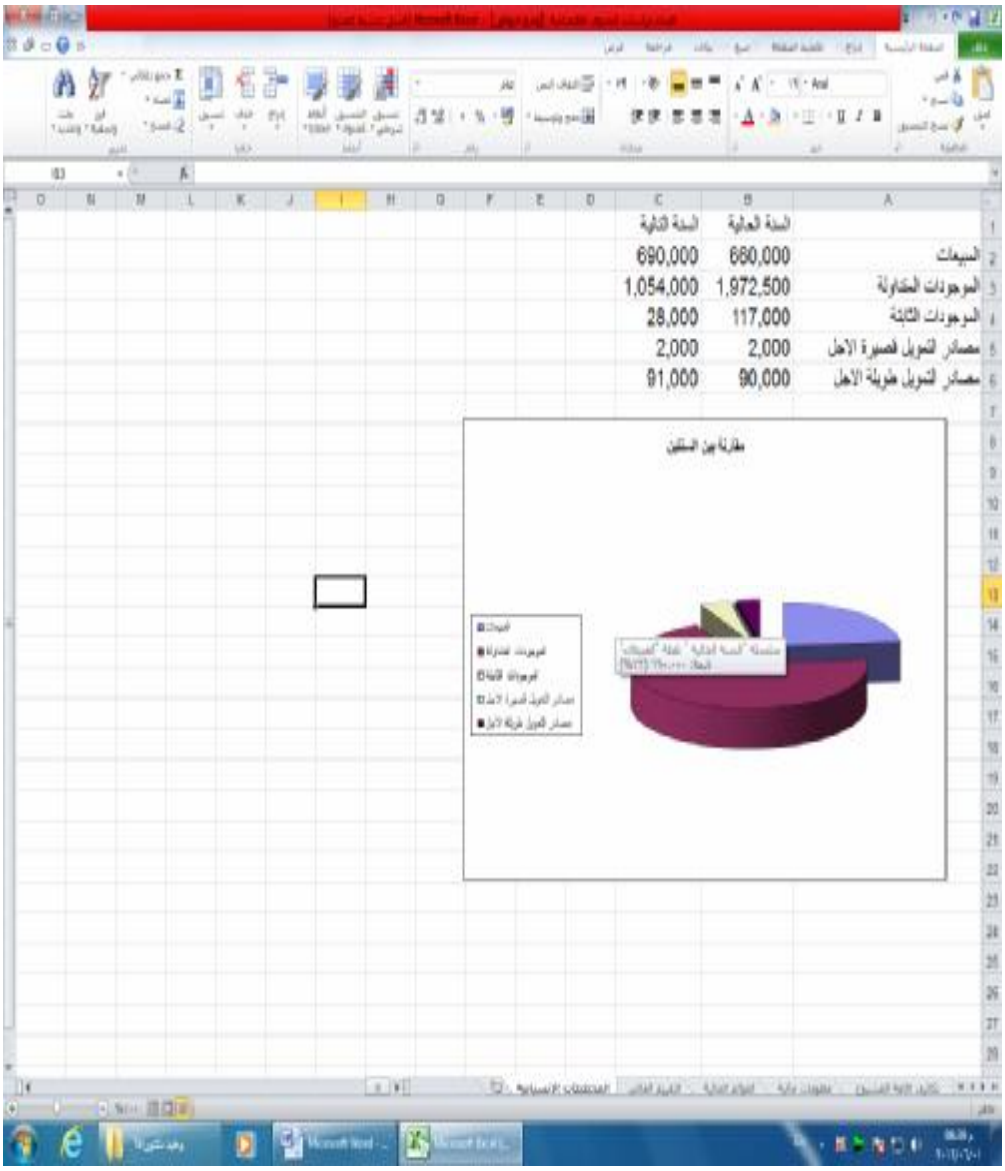


الشكل ٤

التقييم المالي للمشروع الاستثماري

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

خ- تم إعداد المخططات الانسيابية للبيانات المالية للمشروع، وهي ميزة إضافية يوفرها برنامج اكسل ٢٠١٠، إذ توفر هذه المخططات الكثير من المعلومات وبشكل يسهل فهمه، ويمكن من إجراء المقارنات بين المعلومات بسهولة ووضوح وكما هو واضح في الشكل ٥.



الشكل ٥

المخططات الانسيابية للمشروع الاستثماري

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

من خلال العرض السابق وبعد قيام الباحث بإدخال بيانات إحدى دراسات الجدوى الاقتصادية التي أعدت في المكتب الاستشاري لكلية الإدارة والاقتصاد اتضح ما يأتي:

١. إن هذا البرنامج تضمن بيانات أكثر موضوعية من خلال اعتماده على الأساليب الإحصائية للتنبؤ والتي تضمنها برنامج اكسل ٢٠١٠.

٢. إن هذا البرنامج أخذ بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية والبيئية والتي خلت منها معظم الدراسات التي أعدها المكتب.
٣. إن البرنامج تضمن إعداد التنبؤ بفشل المشروع من عدمه وفقاً لأساليب إحصائية وخلت كل الدراسات التي أعدت في المكتب من هذا التحليل، وهي من المؤشرات الهامة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
٤. إن هذا البرنامج اختصر بشكل كبير الوقت المستغرق في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، إذ تتم معظم العمليات الحسابية وطرائق التقييم بشكل آلي بمجرد إدخال بيانات المشروع.
٥. إن هذا البرنامج ساعد في عرض البيانات بأسلوب المخططات الانسيابية، وهو أسلوب مهم يسهل من إجراء المقارنة بين المعلومات، فضلاً عن تحقيق سهولة الفهم لهذه المعلومات.

المبحث الرابع- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث إدارة الدراسة الميدانية، وكذلك وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً الأساليب الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة ، إذ تم ذلك على النحو الآتي:

أولاً- إدارة الدراسة الميدانية

١. **تصميم استمارة الاستبانة:** تضمنت الاستمارة جزءين، الجزء الأول تضمن معلومات عامة عن الفئة التي ينتمي إليها المبحوث والتخصص والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي. أما الجزء الثاني فتضمن محاور أسئلة الاستبانة التي جاءت في ثلاثة محاور، تناول الأول استطلاعاً عن أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات بإعدادها، في حين اختص الثاني باستطلاع مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، واختص الثالث باستطلاع المسؤولية القانونية عن دقة محتوى دراسات الجدوى الاقتصادية. وجاءت هذه المحاور متسقة، وتسعى لإثبات الفرضيات الثلاث الرئيسة في البحث. اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي الوزن الذي يعد ذا مرونة في اختيار مدى الاتفاق مع العبارات وبالأوزان (٥،٤،٣،٢،١).
٢. **مجتمع الدراسة:** تم اختيار مجتمع الدراسة من الاطراف المهتمة والمشتركة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والجدول ١ يوضح فئات مجتمع الدراسة. ونتيجة لمتابعة الباحث الشخصية وتعاون المبحوثين، فقد استطاع استرجاع ما نسبته تقريباً ٩٥% من الاستمارات التي وزعت وهي نسبة مقبولة.

الجدول ١: فئات أفراد مجتمع الدراسة

الفئات	العدد
محاسبون ومدققو حسابات	20
أكاديميون متخصصون في الاقتصاد	20
أكاديميون متخصصون في المحاسبة	20
أكاديميون متخصصون في العلوم المالية والإدارة	20
مكاتب تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	6
مستثمرون	40
المجموع	**126**

٣. **وصف بيئة مجتمع الدراسة:** في هذه الفقرة سيتم وصف عينة الدراسة استناداً إلى إجاباتهم ضمن فقرة المعلومات العامة استناداً إلى التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة.

أ. المؤهل العلمي: تم توزيع المجتمع على ست فئات على وفق التحصيل الدراسي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول ٢: توزيع أفراد مجتمع الدراسة على وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دكتوراه	40	33
ماجستير	20	17
محاسب قانوني	10	8
بكالوريوس	30	25
إعدادية تجارة	6	5
أخرى	14	12
مجموع	120	100

ب. عدد سنوات الخبرة: إن النسبة الكبرى من الأطراف المشتركة في عملية إعداد الموازنة تمتلك خبرة كافية، وتعد عاملاً مساعداً في عملية إعداد الموازنة، وكما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول ٣: مجتمع الدراسة سنوات الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	**6**	**5**
بين ٥- ١٠ سنوات	**17**	**14**
بين ١٠-١٥ سنة	**33**	**28**
أكثر من ١٥ سنة	**64**	**53**
المجموع	**120**	**100**

ت. التخصص: تم توزيع التخصص على التخصصات الآتية: المحاسبة، الاقتصاد، إدارة الأعمال، العلوم المالية، أخرى تذكر. وقد تبين أن نسبة ٤٦% من أفراد مجتمع الدراسة هم من تخصص المحاسبة، وقد مثلت الأطراف المشتركة بعملية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من مهنيين وحتى أكاديميين من خلال المكتب الاستشاري في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل، وأن نسبة ٣٤% من التخصصات القريبة، أما نسبة ٢٠% فمن تخصصات لا علاقة لها بالمحاسبة، وقد مثلت الأطراف المستفيدة من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وهم المستثمرون، وكما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول ٤: توزيع مجتمع الدراسة بحسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبون ومدققو حسابات	56	46
متخصصون في الاقتصاد	20	17
متخصصون في العلوم المالية والإدارة	20	17
أخرى	24	20
المجموع	120	100

٤. أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

للتوصل إلى طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وللتحقق من فرضيات الدراسة تم الاستعانة ببرنامج (Excel) للاستفادة من الدوال الإحصائية والرياضية التي يتضمنها، فضلاً عن الاستفادة من برنامج (SPSS) ويمكن تصنيف هذه الأدوات كالآتي:

أ. التكرارات: لاستعراض إجابات عينة الدراسة.

ب. النسب المئوية: لبيان نسب الإجابات لمتغير معين من مجموع الإجابات

ت. الوسط الحسابي: لعرض متوسط الإجابات عن متغير معين.

ث. الانحراف المعياري : يظهر درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي ويستخدم لقياس درجة التجانس بين المتغيرات المستخدمة.

ج. معامل الارتباط بيرسون: تم استخدامه لغرض اختبار ثبات الإجابات على أسئلة الاستبانة، فضلاً عن التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ح. اختبار التجزئة النصفية (Split-Half): تم استخدامه لاختبار درجة الثبات في الإجابات.

خ. معامل ارتباط ألفا كرونباخ: تم استخدامه طريقة ثانية لاختبار درجة الثبات.

د. اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) تم استخدامه لاختبار التوزيع الطبيعي ولإيجاد قيمة (z) لمعرفة إذا كان هناك فروق معنوية بين متغيرات الدراسة.

٥. تقويم موضوعية الاعتماد على نتائج الاستبانة واختبار إمكانياتها

لغرض تقويم موضوعية الاعتماد على النتائج وصحة قياس استمارة الاستبانة واختبار إمكانياتها فقد خضعت الاستبانة للاختبارات الآتية:

أ. اختبار الصدق: لغرض قياس قدرة الاستبانة على قياس الظاهرة قيد الدراسة تم عرضها على مجموعة من الخبراء (المحكمين) المتخصصين في مجالات المحاسبة، الإدارة، المالية العامة للتأكد من مدى ملاءمة الاستبانة مع فرضيات الدراسة وقدرتها على قياس المتغيرات وعلاقتها بعضها ببعض، وقد بلغ عددهم (٨) خبراء (الجدول ٧) أبدوا ملاحظاتهم عليها وأهمها:

- التأكيد أن يكون حجم الاستمارة ملائماً، وأن لا يكون عدد الأسئلة كبيراً، إذ يؤدي إلى الملل في ملء الاستمارة ومن ثم ملئها على نحو آلي فقط.
- تأكيد استخدام عبارات بسيطة واضحة تمكن من فهم الأسئلة بسهولة.

وقد تم الأخذ بآراء وملاحظات الخبراء إذ تم اعُدت الأسئلة على نحو مركز على المحاور وارتباطها بالفرضيات الرئيسة للبحث واعتمدت البساطة والوضوح في صياغة الأسئلة.

الجدول ٥: الخبراء (المحكمون لصدق الاستبانة)

ت	الاسم الثلاثي	اللقب العلمي	الاختصاص	العنوان الوظيفي
١	د. قاسم محسن الحبيطي	أستاذ	محاسبة	قسم المحاسبة – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٢	مقداد أحمد يحيى الجليلي	أستاذ	محاسبة	قسم المحاسبة – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٣	د. طلال محمود كداوي	أستاذ	مالية عامة	قسم العلوم المالية – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٤	د. سرمد كوكب الجميل	أستاذ	ادارة مالية	قسم العلوم المالية – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٥	د. عبد الغفور حسن كنعان	أستاذ	اقتصاد	قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٦	د. فواز جار الله نايف	أستاذ مساعد	اقتصاد	قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٧	د. اياد بشير عبد القادر الجلبي	أستاذ مساعد	اقتصاد	قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
٨	د. موفق محمد علي السيدية	أستاذ مساعد	مصارف	قسم العلوم المالية – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

ب. اختبار الثبات: تم اختيار توزيع استمارة الاستبانة على ١٠،على كل فئة من فئات مجتمع الدراسة عدا فئة المستثمرين ٢٠ ومكاتب إعداد دراسات الجدوى ٥، وقد بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها ٦٥ استمارة لاختبار درجة الثبات في الإجابات، وكانت المدة الزمنية التي تخللت بين التوزيعين شهراً، وقد استخدم أسلوبان لاختبار درجة الثبات، هما أسلوب التجزئة النصفية، وأظهر أن معامل الارتباط (٠.٩٨٣) مما يعني أن درجة الثبات كانت مرتفعة، فضلاً عن استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ الذي كان (٠.٩٦٢) الذي يؤكد إن درجة الثبات عالية جداً.

ت. اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهي اختبارات ضرورية في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وقد استخدم اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov)

ثانياً- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

١. الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي

الجدول الآتي يوضح الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي:

الجدول ٦: الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي

الرمز المستخدم	المحور	دلالة ذلك الرمز
X_1	الأول	أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات بإعدادها (Var.1 - Var.8).
X_2	الثاني	مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. (Var.9 - Var.18).
X_3	الثالث	المسؤولية القانونية عن دقة محتوى دراسات الجدوى

الرمز المستخدم	المحور	دلالة ذلك الرمز
		الاقتصادية (Var.19 - Var.24).
Sample	جميع فقرات الاستبانة	(Var.1 - Var.24) أو (x1– X3).

٢. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمكروف – سيمنروف (1- Sample K-S))

لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ استخدم الباحث اختبار **كولمكروف – سيمنروف.** وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً :

ملاحظة: لتحديد معنوية النتائج من عدمها:

أ. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠.٠٥ فهذا يعني عدم وجود فروق معنوية.

ب. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥ فهذا يعني وجود فروق معنوية طبيعية.

ت. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠١ فهذا يعني وجود فروق معنوية عالية.

فإذا كانت توجد فروق معنوية (طبيعية أو عالية) فهي دلالة على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وإذا لم نجد فروقاً معنوية، فهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

علماً أن هدف البحث يتم وضعه في فرضية العدم، أما الفرضية البديلة فهي فرضية عدم وجود أهمية للمسألة المبحوثة. وكما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول ٧: نتائج اختبار كولمكروف – سيمنروف (1- Sample K-S))

		x1	x2	x3	Total
N		95	95	95	95
Normal Parameters[a,,b]	Mean	4.352	4.2253	4.2195	4.2925
	Std. Deviation	.24629	.31526	.28967	.27229
Most Extreme Differences	Absolute	.140	.119	.135	.082
	Positive	.097	.087	.096	.066
	Negative	-.120	-.109	-.115	-.082
Kolmogorov-Smirnov Z		1.189	1.164	1.194	.899
Asymp. Sig. (2-tailed)		.140	.217	.190	.597

ويتضح من الجدول (٧) إن قيمة Z كبيرة وكذلك مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ لمحاور الاستبانة وكذلك للمجموع، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

٣. ثبات فقرات الاستبانة

يقال للاستبانة إنها ثابتة عندما تكون النتائج التي تعطيها متقاربة إذا تكرر تطبيقها على مجتمع الدراسة، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام طريقتين، هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

أ. طريقة التجزئة النصفية (Split-Half)

تقوم هذه الطريقة على تجزئة فقرات الدراسة على جزءين متكافئين، وتحسب معامل الارتباط لهذين الجزءين وارتفاع المعامل يعني ثبات الاختبار، وقد تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور من محاور الدراسة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (SPEARMAN-BROWN COEFFICIENT) ويوضح الجدول (٨) ذلك.

الجدول ٨: اختبار الثبات باستخدام أسلوب التجزئة النصفية (Split – Half)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات بإعدادها.	8	0.995	0.992
الثاني	مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.	10	0.991	0.997
الثالث	المسؤولية القانونية عن دقة محتوى دراسات الجدوى الاقتصادية.	6	0.975	0.962
	الإجمالي.	24	0.979	0.984

ويتضح من الجدول (٨) إن معاملات الارتباط والارتباط المصحح للمحاور كانت عالية، مما يعني أن الثبات في الإجابات بلغ درجة كبيرة.

ب. طريقة ألفا كرومباخ:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ طريقة ثانية لقياس الثبات، ويبين الجدول (٩) إن معاملات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، مما يعني أن الثبات في الإجابات بلغ درجة كبيرة.

الجدول ٩: معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات بإعدادها.	8	0.994
الثاني	مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.	10	0.966
الثالث	المسؤولية القانونية عن دقة محتوى دراسات الجدوى الاقتصادية.	6	0.955
	الإجمالي	24	0.957

٤. تحليل نتائج محاور الاستبانة

تم استخدام التكرارات لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، إذا كان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) يتجاوز متوسط حجم العينة وهو ٦٠ والوزن النسبي أكبر من ٦٠%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) لا يتجاوز متوسط حجم العينة وهو ٦٠ والوزن النسبي أقل من ٦٠%).

١. تحليل فقرات المحور الأول: أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات باعدادها

تم استخدام التكرارات المبينة في الجدول (١٠) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول مرتبة بحسب الأسئلة لكل فقرة كما يأتي :

أ. في السؤال (١) بلغ الوزن النسبي (٨١ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٩٥) مما يدل على أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ب. في السؤال (٢) بلغ الوزن النسبي (٧٨ %) وكان عدد التكرارات (أوافق، وأوافق بشدة) (٨١) مما يدل على أن هناك إجماعاً على أن إقامة مشاريع الاستثمار من دون إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية سيؤدي حتماً إلى فشلها.

ت. في السؤال (٣) بلغ الوزن النسبي (٨٦ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٠) مما يدل على أن إعداد دراسات الجدوى يتم حالياً كإجراء شكلي، الغرض منه استكمال الموافقات القانونية لإقامة المشروع.

ث. في السؤال (٤) بلغ الوزن النسبي (٧٨ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٨٥) مما يدل على أن وجود دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع مقترحة يزيد من فرص حصول المحافظة على مشاريع الاستثمار.

ج. في السؤال (٥) بلغ الوزن النسبي (٨٥ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٠) مما يدل على أن إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يمكن المستثمرين من الاطلاع على تفاصيل مالية وفنية قد تكون غائبة عن أذهانهم .

ح. في السؤال (٦) بلغ الوزن النسبي (٨٥ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٢) مما يدل على أن إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية باستخدام تقنيات المعلومات يؤدي إلى دقة أكبر في هذه الدراسات لاعتمادها أساليب كمية وموضوعية، وتبتعد عن التقديرات الشخصية.

خ. في السؤال (٧) بلغ الوزن النسبي (٨٧ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٨) مما يدل على أن اعتماد تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية سيوفر الجهد والوقت المستغرق في إعداد هذه الدراسات.

د. في السؤال (٨) بلغ الوزن النسبي (٨٩ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٩) مما يدل على أن اعتماد تقنيات المعلومات يمكن من إجراء تحليلات وتقديم معلومات من الصعب إعدادها باستخدام الأسلوب اليدوي.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (**أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودور تقنيات المعلومات بإعدادها**) تساوي ٤.٢ والوزن النسبي يساوي ٨٣ %، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠ % " مما يدل على اتفاق المبحوثين على أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وضرورة استخدام تقنيات المعلومات في إعداد هذه الدراسات ويعزى ذلك إلى عدة عوامل ومؤثرات منها:

١. إن أهمية دراسات الجدوى تتضح من خلال المام المستثمرين بتفاصيل جوهرية قد تكون غائبة عن أذهانهم وتكون مؤثرة في نجاح أو فشل المشروع.

٢. إن الواقع الحالي لعملية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخرج عن كونها عملية شكلية يلجأ اليها المستثمرون من دون اقتناع بأهميتها، وإنما لاستكمال الاجراءات القانونية لإنشاء المشروع.

٣. إن وجود دراسات جدوى جاهزة لمشاريع مقترحة يختصر خطوات عديدة أمام المستثمر الذي يبحث عن مشاريع استثمارية في اوقات مناسبة، مما يجذب فرص الاستثمار أمام المحافظة.
٤. إن اعتماد تقنيات المعلومات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يمكن من الاستفادة من مزايا هذه التقنيات، مثلاً قدرتها على خزن واسترجاع البيانات وتحليلها يمكن من زيادة دقة هذه الدراسات، فضلاً عن اختصار الوقت والجهد، فضلاً عن توفير تحليلات بأساليب عرض لايوفرها الأسلوب اليدوي.

ومن خلال التحليل الإحصائي، فضلاً عن اختبار Z فأنه تم قبول الفرضية الأولى بأهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإن اعتماد التقنيات الحديثة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يزيد من رصانة وعمق دراسات الجدوى الاقتصادية من خلال زيادة دقتها، ويخفض من تكاليف إعدادها والوقت والجهد المبذول فيها، ويمكن المحاسبين من تحقيق الأهداف المرجوة من وراء إعداد هذه الدراسات، والجدول (١٠) يوضح بيانات المحور الأول (الملحق ١).

٢. تحليل فقرات المحور الثاني مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

تم استخدام التكرارات المبينة في الجدول (١١) الذي يبين آراء أفراد عينة مجتمع الدراسة في المحور الثاني لكل فقرة كما يأتي:

أ. في السؤال (١) بلغ الوزن النسبي (٧٤%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٧٥) مما يدل على أن المحاسب هو من يجب أن يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ب. في السؤال (٢) بلغ الوزن النسبي (٤٦%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٣٠) مما يدل على أن الاقتصادي يجب أن لا يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
ت. في السؤال (٣) بلغ الوزن النسبي (٤٩%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٢٥) مما يدل أن الإداري يجب أن لا يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ث. في السؤال (٤) بلغ الوزن النسبي (٨٩%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١١٠) مما يدل على أهمية وجود فريق عمل لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ج. في السؤال (٥) بلغ الوزن النسبي (٧٠%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٧٥) مما يدل على أن المحاسب هو من يجب أن يترأس فريق العمل لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ح. في السؤال (٦) بلغ الوزن النسبي (٤٨%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٢٦) مما يدل على الاقتصادي يجب أن لا يترأس فريق العمل لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
خ. في السؤال (٧) بلغ الوزن النسبي (٤٦%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٢٠) مما يدل على أن الإداري يجب أن لا يترأس فريق العمل لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

د. في السؤال (٨) بلغ الوزن النسبي (٩٢%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١١٧) مما يدل على أن حجم العمل المحاسبي هو الأكبر في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ذ. في السؤال (٩) بلغ الوزن النسبي (٤٥%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٥) مما يدل على إن إعداد حجم العمل الاقتصادي هو الأصغر في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
ر. في السؤال (١٠) بلغ الوزن النسبي (٤١%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١١) مما يدل على ان حجم العمل الاداري هو أصغر من العمل المحاسبي، ولكنه أكبر من العمل الاقتصادي.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية تساوي ٣ والوزن النسبي يساوي ٦٠% وهي تساوي الوزن النسبي المحايد ٦٠%، ويتضح أن هذه النسبة كانت مساوية للنسبة المقبولة بسبب عدم موافقة المبحوثين لتولي الإداري والاقتصادي لمسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، مما يدل على أن مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يجب أن توكل إلى المحاسب، وإن كان هناك ضرورة لتشكيل فريق عمل، فيجب أن يكون المحاسب هو رئيس ذلك الفريق وذلك للأسباب الآتية:

- إن تسمية دراسات الجدوى الاقتصادية لا تشكل مبرراً علمياً كافياً لتولي الاقتصادي مسؤولية إعداد هذه الدراسات.
- إن وجود مادة دراسية تحمل اسم تقييم المشاريع الاقتصادية ضمن مناهج قسم الاقتصاد لا يعطي المبرر لتولي الاقتصادي مهمة إعداد هذه الدراسات ولاسيما أن هذا الموضوع موجود في مناهج قسم المحاسبة ضمن مادة التحليل المالي .
- إن حجم العمل المحاسبي في دراسات الجدوى الاقتصادية هو أكبر من حجم العمل الاقتصادي والإداري، إذ تقع على عاتقه احتساب التكاليف بأنواعها الثابتة والمتغيرة الاعتيادية منها والبيئية والاجتماعية، فضلاً عن إعداد القوائم المالية المتوقعة وما تتضمنه من تحديد للارباح المستقبلية وصورة عن الوضع المالي المتوقع، وهذا يشكل جوهر دراسات الجدوى الاقتصادية، لاسيما في ظل أساليب إدارة التكاليف الحديثة.

ومن خلال التحليل الإحصائي فضلاً عن اختبار Z يمكن قبول الفرضية الثانية إن المحاسب هو الشخص الأكثر تأهيلاً من الناحية العلمية والعملية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية مع الاستعانة بالاختصاصات الأخرى عند الحاجة. والجدول (١١) يوضح بيانات المحور(الملحق ٢).

٣. تحليل فقرات المحور الثالث: المسؤولية القانونية عن دقة محتوى دراسات الجدوى الاقتصادية

تم استخدام التكرارات المبينة في الجدول (١٢) الذي يبين آراء أفراد عينة مجتمع الدراسة في المحور الثالث لكل فقرة كما يأتي:

أ. في السؤال (١) بلغ الوزن النسبي (٨٩ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١١٢) مما يدل على أن من يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يجب أن يكون مسؤولاً عن دقة نتائجها.

ب. في السؤال (٢) بلغ الوزن النسبي (٤٧ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٢٠) مما يدل على عدم وجود ضرورة لمصادقة نقابة المحاسبين والمدققين العراقية على دراسات الجدوى الاقتصادية.
ت. في السؤال (٣) بلغ الوزن النسبي (٨٥%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٦) مما يدل على أن المحاسب مسؤول مهنياً عن دراسات الجدوى التي يقوم بإعدادها.
ث. في السؤال (٤) بلغ الوزن النسبي (٨٧ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٥) مما يدل على أن المحاسب مسؤول مدنياً بموجب العقد مع الزبون عن محتوى دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها.
ج. في السؤال (٥) بلغ الوزن النسبي (٨٩ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١١٢) مما يدل على أن من حق المجتمع عبر المؤسسات التي تمثله المطالبة بتعويضات عند وجود إضرار بالمجتمع نتيجة إنشاء مشروعات سبق أن أعدت لها دراسات جدوى اقتصادية.
ح. في السؤال (٦) بلغ الوزن النسبي (٨٣ %) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (١٠٠) مما يدل على أن القائم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يتحمل الأنواع الثلاثة من المسؤولية المهنية والمدنية بموجب العقد ومسؤولية تجاه المجتمع عن محتويات دراسات الجدوى التي يقوم بإعدادها.

وبصفة عامة، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث المسؤولية القانونية عن دقة محتويات دراسات الجدوى الاقتصادية تساوي ٤ والوزن النسبي يساوي ٨١% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد ٦٠%، مما يدل على أن المحاسب مسؤول عن دقة محتويات دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها وذلك للأسباب الآتية:

- إن الزبون عندما يدفع مبالغ كبيرة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يتوقع بالمقابل أن يحصل على تأكيد على مستوى مطلق بأن المشروع الاستثماري سوف ينجح ضمن المعطيات الاعتيادية، وإلا فليس هناك حاجة لعمل مثل هذه الدراسات أذا كان هناك شك كبير بدقة محتوياتها.
- إن المحاسب مسؤول مهنياً بموجب قواعد السلوك المهني وقانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقية عن الأعمال التي يقوم بها ومن ضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية، وعليه أن يبذل العناية المهنية الكافية في عمله، والاسيتعرض إلى مخالفة لهذه القواعد.
- إن المحاسب مسؤول مدنياً بموجب العقد مع الزبون عن دقة محتويات دراسات الجدوى الاقتصادية، لأن هذا العقد يرتب له حقوق وتقع عليه مسؤوليات وواجبات.
- إن المحاسب مسؤول تجاه المجتمع عن أي أضرار يحيق به عند إنشاء مشاريع استثمارية سبق أن قام بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لم يشر فيها إلى وجود مثل هذه الأضرار.
- إن المحاسب مسؤول عن دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها بكل أنواع المسؤولية التي ذكرت أعلاه في الوقت ذاته، مما يتطلب منه بذل العناية المهنية الكافية لإعداد هذه الدراسات.

وبناء على التحليل الإحصائي، فضلاً عن اختبار Z تم قبول الفرضية الثالثة وهي إن المحاسب مسؤول مهنياً ومدنياً عن دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها، فضلاً عن مسؤوليته تجاه المجتمع عند وجود أضرار تحيق بالمجتمع نتيجة إنشاء مشاريع

استثمارية سبق أن أعدت لها دراسات جدوى اقتصادية لم تتضمن إشارة إلى وجود مثل هذه الأضرار. والجدول (١٢) يوضح بيانات هذا المحور (الملحق٣)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات

فضلا عن الاستنتاجات التي وردت في متن البحث يتقدم الباحث بالاستنتاجات الآتية:

١. لغرض إجراء المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وبشكل دقيق فإن من الضروري عدم اعتماد بعض هذه الطرق وكأن إحداها بديل للأخرى وإنما يجب اعتمادها على أن كلاً منها مكملة للأخرى، وذلك للتوصل إلى تقييم حقيقي للمشاريع الاستثمارية ومن ثم تكون عملية المفاضلة دقيقة

٢. إن عدم أخذ الآثار الاجتماعية والبيئة للمشاريع الاستثمارية من شأنه إيجاد آثار سلبية كثيرة كما يأتي:

أ- الأثر على المشاريع الاستثمارية:

- المسؤولية القانونية: في ظل الاهتمام العام المتزايد بالشؤون الاجتماعية والنظر إلى المشاريع كونها مسؤولة عن الالتزام ببعض المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فضلاً عن ضرورة التزامها بالحفاظ على البيئة التي تعمل من خلالها وعدم الإضرار بها، فان ذلك قد يعرضها إلى المسالة القانونية في الدول التي يكون لديها قوانين بهذا الصدد.
- المسؤولية الاجتماعية : قد يلجأ المجتمع إلى محاسبة المشروعات الاستثمارية إلى تسبب أضراراً اجتماعية وبيئية وقد تختلف صور المحاسبة الاجتماعية من امتناع ومقاطعة منتجات تلك المشروعات أو حتى إيجاد مشاريع منافسة.

ب- الأثر على المجتمع:

إن إعداد المشاريع الاستثمارية وبرغم المزايا التي تحققها إقامة مثل هكذا مشاريع، إلا إنه قد يترتب عليها بعض الأضرار الاجتماعية والبيئية ومنها:

- الآثار الاجتماعية: قد تؤدي بعض المشاريع إلى أضرار إجتماعية في المحيط الذي تعمل فيه، فمثلاً قد تؤدي إلى زيادة حجم البطالة لفئات اجتماعية معينة، أو قد تؤدي إلى إعادة توزيع الثروات بطريقة تعارض الاتجاه الفلسفي للدولة، كما إن بعض المشاريع قد تؤدي إلى إيجاد قيم وتقاليد إجتماعية غير مرغوب فيها.
- الآثار البيئة: قد يترتب على إقامة بعض المشاريع أضرار بالبيئة مثلاً التلوث النووي أو تلويث المياه أو الهواء والضوضاء، مما ينعكس بآثاره الصحية على أفراد ذلك المجتمع.

٣. إن استخدام البرنامج المقترح أدى إلى تحقيق مجموعة من المزايا أهمها:

أ. تضمن بيانات أكثر موضوعية من خلال اعتماده على الأساليب الإحصائية للتنبؤ والتي تضمنها برنامج اكسل ٢٠١٠

ب. إن هذا البرنامج اخذ بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية والبيئية والتي خلت منها معظم الدراسات التي أعدها المكتب.

ت. إن البرنامج تضمن إعداد التنبؤ بفشل المشروع من عدمه وفقاً لأساليب إحصائية، وتحتوي معظم الدراسات التي تعد في العراق هذا التحليل وهي من المؤشرات الهامة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ث. إن هذا البرنامج اختصر بشكل كبير الوقت المستغرق في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، إذ تتم معظم العمليات الحسابية وطرائق التقييم بشكل آلي بمجرد إدخال بيانات المشروع.
ج. إن هذا البرنامج مكن من عرض البيانات بأسلوب المخططات الانسيابية، وهو أسلوب مهم يمكن من إجراء المقارنة بين المعلومات، فضلاً عن تحقيق سهولة الفهم لهذه المعلومات.

٤. إن وجود دراسات جدوى جاهزة لمشاريع مقترحة يختصر خطوات عديدة أمام المستثمر الذي يبحث عن مشاريع استثمارية في أوقات مناسبة، مما يجذب فرص الاستثمار أمام المحافظة.
٥. إن مسؤولية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يجب أن توكل إلى المحاسب وإن كان هناك ضرورة لتشكيل فريق عمل، فيجب أن يكون المحاسب هو رئيس ذلك الفريق.
٦. إن المحاسب مسؤول مهنياً ومدنياً عن دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقوم بإعدادها، فضلاً عن مسؤوليته تجاه المجتمع عند وجود إضرار بالمجتمع نتيجة إنشاء مشاريع استثمارية سبق أن أعدت لها دراسات جدوى اقتصادية لم تتضمن إشارة إلى وجود مثل هذه الأضرار.

ثانياً- التوصيات

من خلال هذه الاستنتاجات يتقدم الباحث بالتوصيات الآتية:

١. اعتماد عدة طرائق عند المفاضلة بين مشاريع الاستثمار، وذلك لإجراء المقارنات وعدم الاكتفاء ببعض الطرائق كأن إحداها بديلة عن الأخرى، وإنما التعامل معها لغرض توفير صورة متكاملة عن المشروع، وإن كل من هذه الطرائق يسلط الضوء تجاه محور ضمن تقييم المشروع الاستثماري.
٢. إدخال دراسة الجدوى الاجتماعية والبيئية، فضلا عن إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في العراق نظراً لأهميتها في تقييم مشاريع الاستثمار.
٣. اعتماد البرنامج المقترح في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية نظراً للمزايا العديدة التي يوفرها استخدامه.
٤. التوصية بإعداد دراسات جدوى اقتصادية جاهزة من قبل الهيئة العامة للاستثمار في محافظة نينوى، لأن ذلك من شأنه أن يحفز المستثمرين للدخول بالاستثمار.
٥. إصدار القوانين التي تمنع غير المحاسبين بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإلزام نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين متابعة هذا الموضوع .
٦. التوصية بقيام نقابة المحاسبين والمدققين بإصدار تعليمات توضح حدود المسؤولية القانونية للمحاسب عن دراسات الجدوى الاقتصادية والتوعية بذلك.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. ابو هويدي، نهاد اسحق، (٢٠١١) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرسمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية - قطاع غزة، فلسطين.
٢. باغ، ديمة رغيد، (٢٠١٠)، تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق.
٣. بوفليسي نجمة، (٢٠٠٩) المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، جامعة سكيكدة، الجزائر.

٤. عطية ، خليل محمد، (٢٠٠٨)، دراسات الجدوى الاقتصادية ، جامعة القاهرة ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث العلمية.
٥. العيساوي، كاظم جاسم، (٢٠٠١)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن .
٦. الذهبي، جاسم محمد ، (٢٠٠١)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
٧. سياب، (٢٠١٢)، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع اليات الرفض والقبول http://www.shabablek.com/vb/posts/388273-post9.html
٨. العنزي، عادل، (٢٠٠٦) دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
٩. كداوي، طلال محمود ،(٢٠٠٦) ، تقييم مشروعات الاستثمار ، دار الحامد.
١٠. كردي،احمد السيد ،(٢٠١٠)، طبيعة وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية (www. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy)
١١. زروق، محمد، بوحفص رواني، (٢٠٠٦)، دور دراسات الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري وحماية البيئة، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، الجزائر.
١٢. مختاري، (٢٠٠٧) أسس تصنيف المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، (http://vista.maktoobblog.com/708097).
١٣. منور، اوسرسر و جيلالي، بن حاج ،(٢٠١١)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع٢٩، المركز الجامعي، الجزائر.
١٤. الموسوي،عبد الرسول عبد الرزاق ، (٢٠٠٤)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
١٥. هوساوي، بشير محمد، (٢٠١١)، تقويم الاثر البيئي للمشروعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، ٢٠١١.
١٦. أبو الفتوح، يحي عبد الغني ، (٢٠٠٣)، دراسات جدوى المشروعات (بيئية – تسويقية – مالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر.

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Bennouna, K .Meredith, G. Marchant, T. ,2010, Improved capital budgeting decision making: evidence from Canada ،**Management Decision** ،Vol. 48, No. 2.
2. Pike Richard, (1996), A LONGITUDINAL SURVEY ON CAPITAL BUDGETING PRACTICES, Joumalof Business Finance & Accounting, 23(1), January 1996.